احمد يحيي محمد علي عبدالله

مدرس اقتصاد بقسم دراسات وبحوث الاقتصاد والعلوم السياسية معهد الدراسات والبحوث الاسيوية جامعة الزقازيق

الإصلاح الاقتصادي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

Economic Reform in Egypt Vision 2030

ملخص:

أن مصر تسير على الطريق الصحيح لتحقيق الإصلاح الاقتصادي المستهدف من خلال رؤيتها حتى (٢٠٣٠)، الذي يهدف إلى تحقيق تحسين تراكمي في الفائض الأولى قدره (٥.٥%) من إجمالي الناتج المحلى، بعدما أصبح هدف تحقيق الفائض الأولى البالغ (٢ %) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في (٢٠١٨-٢٠١٩) قريبا من التحقق، وهو مستوى تنوى مصر الحفاظ عليه في المدى المتوسط لإبقاء دين الحكومة العامة على مسار تنازلي مستمر، كما ان إصلاح دعم الوقود يوشك على الاكتمال بنجاح، وسيكون استكماله بمنزلة الإنجاز كبير، حيث أسهم هذا الإصلاح بدور حيوي في تحقيق أهداف المالية العامة، التي حددها البرنامج الاقتصادي، بجانب إصلاحات زيادة الموارد، وترشيد الإنفاق الجاري وكل ذلك في اطار رؤية مصر حتى (٢٠٣٠) وفي ضوء التنسيق مع برامج صندوق النقد الدولي.

كما أوضح البحث ان الهدف من الإصلاحات الهيكلية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي هو تحقيق نمو أعلى وأكثر شمولاً لمختلف شرائح المجتمع، وتوفير فرص العمل للمصريين الذي تتزايد أعدادهم، والتي تمثل فئة الشباب النسبية الكبيرة منهم، كما أوضح ان هناك تقدم مستمر في تنفيذ إجراءات زيادة الإنتاج، وازالة الحواجز أمام الاستثمار، وتسهيل إجراءات التجارة الخارجية، وتحسين الحوكمة، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد طبقا لرؤية مصر (٢٠٣٠).

وتوضح البحث ان رؤية مصر حتى (٢٠٣٠) ايضاً تشمل مجالات الإصلاح الأساسية لتحسين وتشجيع المنافسة، وزيادة شفافية المؤسسات المملوكة للدولة، وتحسين إدارتها، ومكافحة الفساد، وان من شأن استكمال الإجراءات المخططة في الوقت المحدد تحقيق مكاسب كبيرة، من حيث زيادة الاستثمار والنمو الاحتوائي وتوفير فرص العمل.

وقد بلغ عجز الموازنة العامة من يوليو حتى مارس (٩.٤%) من الناتج المحلى الإجمالي في العام الحالي، حيث انخفض العجز الأولي للموازنة العامة للدولة خلال الفترة (يوليو – ديسمبر) من العام المالي (٢٠١٦ – ٢٠١٧) إلى (١.١%) مقارنة ب(٢.١%) خلال نفس الفترة وارتفع رصيد الاحتياطي الأجنبي ليصل إلى (٢٨.٥٢) مليار دولار في مارس (٢٠١٧)، مقارنة (٢٣.٠٥) مليار دولار في نوفمبر (٢٠١٦)

كما تشير كل الاحصائيات والمؤشرات الى نجاح الحكومة المصرية في خطة الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ضمن رؤية مصر حتى ٢٠٣٠ عن الإصلاحات التي اتخذتها في التسعينات من القرن الماضي

الكلمات المفتاحية:

الإصلاح الاقتصادي- صندوق النقد الدولي- رؤية مصر ٢٠٣٠ – الإصلاح الاقتصادي

-Abstract:
That Egypt is on the right track to achieve the targeted economic reform through its Vision 2030, which aims to achieve a cumulative improvement in the initial surplus of (5.5%) of GDP, after the goal of achieving the first surplus of (2%) of the total GDP became The GDP in (2018-2019) is close to being achieved, a level that Egypt intends to maintain in the medium term to keep the general government debt on a continuous declining path, and the fuel subsidy reform is about to be completed successfully, and completing it will be a great achievement, as this contributed Reform plays a vital role in achieving the public financial goals set by the economic program, in addition to reforms to increase resources and rationalize current spending, all within the framework of Egypt's vision until 2030 and in light of coordination with IMF programs.
The research also clarified that the goal of structural reforms in cooperation with the International Monetary Fund is to achieve higher and more comprehensive growth for the various segments of society, and to provide job opportunities for Egyptians whose numbers are increasing, which represents the relatively large group of young people among them. Removing barriers to investment, facilitating foreign trade procedures, improving governance, and reducing the state's role in the economy in accordance with Egypt's vision (2030).
The public budget deficit from July to March amounted to (9.4%) of the GDP in the current year, as the primary deficit of the state's public budget during the period (July-December) of the fiscal year (2016-2017) decreased to (1.1%) compared to (2.1%) during the same period, and the foreign reserve balance rose to reach (28.52) billion dollars in March (2017), compared to (23.05) billion dollars in November (2016).
All statistics and indicators also indicate the success of the Egyptian government in the economic reform plan, in cooperation with the International Monetary Fund, within the framework of Egypt's vision until 2030 for the reforms it took in the nineties of the last century.
- Key words:
Economic reform -International Monetary Fund - Egypt Vision 2030 - Economic Reform.

اولاً: المقدمة:

لقد نال موضوع الإصلاح الاقتصادي بغرض التنمية حيزاً كبيراً من الاهتمام بهدف معرفة مصادرها، وأساليب تحقيقها وسبل استدامتها وعلاقتها بالإصلاحات الاقتصادية، وتطور هذا بعد التخلي عن التخطيط المركزي والإعلان عن تبني اقتصاد السوق في معظم دول العالم وإعلان الأمم المتحدة عن رؤيتها بشأن التنمية المستدامة حتى (٢٠٣٠)، فاتجهت هذه الدول باقتصادها نحو تبني آليات اقتصاد السوق عبر ما يعرف بسياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي، ومنذ ذلك الوقت وقضايا النمو والإنعاش والتنمية رائجة في المحافل الدولية وتشغل اهتمام مصممي السياسات الاقتصادية ومتخذي القرار في البلدان النامية والمتقدمة على حد السواء.

وتتضح أهمية سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يجري تناولها من قبل العديد من الباحثين والكتاب والمفكرين ومن جوانب عديدة وبخاصة في منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وتسارعت في التسعينات منه وفي الألفية الثالثة التي نعيشها الآن، وقد يختلف المحللون فيما إذا كان يمثل إصلاحاً اقتصادياً حقيقياً أو لا يمثله ولكن لا خلاف من أنه يمثل تطوراً هاماً في العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة تناولته مدارس فكرية واقتصادية متنوعة، ركزت على جوانب محددة في توجهات الدول المختلفة، حيث يشير معظم الكتاب والباحثين إلى أن تطبيقات الإصلاحات الاقتصادية تختلف من بلد إلى آخر تبعاً للاختلاف في الأنماط الاقتصادية والظروف السياسية والإجتماعية والثقافية والدينية وتباين العوامل السياسية للدول.(راضيه اسمهان خزاز،٢٠١٢، أ)

وعلى الرغم من مسيرة الإصلاح الاقتصادي التي تمتد لعقود طويلة يُلاحظ المتتبع لأداء الاقتصاد تذبذب معدلات النمو المحقَّقَة وعدم شموليتها وقصورها عن توفير فرص العمل اللازمة لاستيعاب الاعداد الكبيرة من الداخلين الجدد على سوق العمل وإحداث خفض ملموس في أعداد الافراد المتعطلين عن العمل.

وبالرغم مما أدى إليه برنامج الإصلاح الاقتصادي في أوائل التسعينيات في مصر من تحسن في هيكل الحوافز الاقتصادية والأسعار النسبية التي تواجه القطاعين العام والخاص، إلا أن معدل النمو الاقتصادي لم يشهد نفس المستوى من التحسن. وترجع هذه الاستجابة الضعيفة في النمو إلى عدم الثقة في استقرار السياسات وارتفاع تكلفة المعاملات الاقتصادية نتيجة القيود والإجراءات المفرطة وعدم الالتزام الدقيق بتنفيذ العقود والشك في مصداقية الحكومة والتزامها بسياسة الإصلاح. (Ahmed Galal,1996,1)

كما نجد انه من أبرز سمات هذه الفترة حالة العجز المزمن التي عاناها الاقتصاد حتى عام (٢٠١١). فقد كانت الواردات السلعية أكبر من الصادرات السلعية، حتى أن الواردات السلعية في نهاية التسعينات كانت قد اقتربت من ثلاثة أمثال الصادرات السلعية، وبعبارة أخرى كانت الصادرات السلعية تغطى ما بين ثلث ونصف الواردات السلعية. (ولاء وجيه دياب،٢٠١٣، ١٤١)

وقد يتعرض الاقتصاد لبعض مشكلات اقتصادية تخلق له أزمات متتالية مثل: انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، العجز في ميزان المدفوعات، ونقص العملة الأجنبية، ومعدلات البطالة المرتفعة، فتجعلها تفكر في تبنى إستراتيجيات تنموية شاملة لمواجه هذه الأزمات،

وقد تلجأ إلى الاقتراض إما من الداخل أو من الخارج من أجل الحصول على التمويل الكافي، ومؤخرا قامت مصر باللجوء إلى صندوق النقد الدولي لطلب المساعدة في الحصول على قرض لمحاولة تحسين وضعها الاقتصادي، وقيام الصندوق بإلزام مصر بروشتة صارمة تمكنها من التعافي من أزماتها، وهو ما يسمى (برنامج الإصلاح الاقتصادي) في الوقت الذى تبنت فيه الحكومة المصرية رؤية تنموية (إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠) والتي تعد بمثابة النسخة المصرية من أهداف التنمية المستدامة التي أطلقتها الأمم المتحدة في عام (٢٠١٥) ، والتي أقرت عددًا من الأهداف التنموية في عدة مجالات، وحددت العام ٢٠٣٠ لتحقيقها على المستوى الدولي.(ريم الجوجري، ٢٠١٩)

ثانياً: مشكلة البحث:

منذ إطلاق منظمة الأمم المتحدة لرؤيتها حتى (٢٠٣٠) وذلك في عام (٢٠١٥) قامت جميع الدول باتباعها في وضع رؤى لها حتى (٢٠٣٠) وكانت في طليعة هذه الدول مصر والتي خططت عدد من الأهداف لرؤيتها حتى (٢٠٣٠) ومن ضمنها الإصلاح الاقتصادي.

وقد لاحظ الباحث ان مصر وعلى مر الحكومات التي تتابعت عليها والتي قامت بوضع العديد من خطط سياسات الإصلاح الاقتصادي والتي قد اتى بعضها بثمارها ولم يؤت بعضها الاخر بخير والذي انعكس بدوره على المواطن وعلى الحالة الاقتصادية والاجتماعية له والتي هي عماد حياة المجتمع، وفى ضوء اتباع مصر لسياسات الإصلاح الاقتصادي الجديدة منذ عام (٢٠١٣) وبعد تعاونها مع صندوق النقد الدولي وفي ضوء رؤيتها للإصلاح الاقتصادي حتى (٢٠٣٠) ومن هنا تتبلور مشكلة البحث اذ أراد الباحث التعرف على مدى جدوى تلك الإصلاحات الاقتصادية التي تتبناها مصر في ضوء رؤيتها حتى (٢٠٣٠) بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ومدى تحقيق التقدم فيها وهل قد اثمر بعضها أو عاد بخير على المواطن والمجتمع وهل تسير في ضوء السياسات المستقبلية للاقتصاد المستدام طبقاً لرؤية مصر (٢٠٣٠) وما مدى جدوها والاستمرار فيها ام انها تحتاج الى تقويم في السياسات وذلك عن طريق عرضها ومعرفة اثارها سواء الإيجابية او السلبية ومناقشتها.

ولهذا فان مشكله البحث تكمن في الإجابة على التساؤلات الاتية:

وينبثق عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية منها:

١- ما هي سياسات الإصلاح الاقتصادي التي اعتمدتها مصر من أجل تحقيق التنمية؟
٢- ما هي ابعاد التجربة المصرية في الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠؟

ثالثاً: أهمية البحث:

تمكن أهمية البحث في التعرف على الإصلاحات الاقتصادية التي تنتهجها مصر منذ عام (٢٠١٣) وحتى (٢٠١٩) للتعرف على مدى جدوى تلك الإصلاحات الاقتصادية التي تتبناها مصر في ضوء رؤيتها حتى (٢٠٣٠) و مدى تحقيق التقدم فيها وهل قد اثمر بعضها أو عاد بخير على المواطن والمجتمع وهل تسير في ضوء السياسات المستقبلية للاقتصاد المستدام في ضوء رؤيتها حتى (٢٠٣٠) بالتعاون مع

صندوق النقد الدولي وما مدى جدوها والاستمرار فيها وذلك عن طريق عرضها ومعرفة اثارها سواء الإيجابية او السلبية ومناقشتها.

لذلك فان اهميه البحث يمكن تقسمها الى:

١ـ الأهمية النظرية:

١- التعرف على سياسات الإصلاح الاقتصادى وتحديد نقاط القوة والضعف في الاقتصاد المصري لتطبيق رؤية مصر حتى (٢٠٣٠) بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وكيفية الاستفادة من هذه السياسة في تنمية وإصلاح الاقتصاد الوطني ضمن رؤية مصر حتى (٢٠٣٠) بالتعاون مع صندوق النقد الدولي.

٢- المحاولة لسد الفجوة البحثية في الدراسات السابقة المتعلقة بسياسات الإصلاح الاقتصادي وذلك في ضوء رؤية مصر حتى (٢٠٣٠) بالتعاون مع صندوق النقد الدولي لتخفيف العبء المعيشي عن المواطن وبما يضمن تحسين الأوضاع الاقتصادية والمالية العامة في مصر خاصة في ضوء زيادة تكاليف الدعم والتزام مصر بتعليمات صندوق النقد الدولي وتطبيقها لسياستها للإصلاح الاقتصادي في ضوء رؤيتها حتى (٢٠٣٠) بالتعاون مع صندوق النقد الدولي.

٣- محاولة جذب انتباه الباحثين وتوجيه الاهتمام نحو أهمية وأثر سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها مصر في ضوء رؤيتها حتى (٢٠٣٠) بالتعاون مع صندوق النقد الدولي إصلاح منظومة الاقتصاد الوطني وعلى رفع كفاءة وفعالية وعدالة الإنفاق العام وتحقيق الرخاء الاقتصادي الوطني في ظل التزام مصر بسياسات الاصطلاح الاقتصادي في ضوء رؤيتها حتى (٢٠٣٠) بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والتزاماتها نحو المواطن.

٢ـ الأهمية التطبيقية:

محاولة عرض أهمية بدء المرحلة الأولي من سياسات الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته مصر في ضوء رؤيتها حتى (٢٠٣٠) بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وفى ظل التزامها بالروشتة القاسية التي فرضها عليها صندوق النقد الدولي وكذلك في ظل التزاماتها في الداخل نحو المواطنين وفى الخارج نحو صندوق النقد و الدول الدائنة لها وتوضيح ما اذا كانت هذه السياسات قد اسفرت عن نتائج إيجابية انعكست على حياة المواطن البسيط متمثلة في الانتعاش الاقتصادي و التزام مصر نحو الداخل و الخارج و في ظل تمسكها بما تبنته من سياسات اقتصادية للإصلاح الاقتصادي في ضوء رؤيتها حتى (٢٠٣٠) بالتعاون مع صندوق النقد الدولي.

رابعاً: فروض البحث:

لمعالجة الموضوع تعتمد الدراسة على فرضيتان هما:

١- السياسات الإصلاح الاقتصادي المعتمدة في ضوء رؤية مصر (٢٠٣٠) لها دور إيجابي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

٢- لسياسة الإصلاح الاقتصادي المتبعة خلال الفترة (٢٠١٣: ٢٠١٩) دور إيجابي في الاصلاح العام الذي تشهده مصر في ضوء رؤيتها حتى (٢٠٣٠) بالتعاون مع صندوق النقد الدولي.

يقوم البحث على الفرضية الرئيسية التالية:

استطاعت سياسة الإصلاح الاقتصادي في مصر في المدة من عام (٢٠١٣) الى عام (٢٠١٩) تحقيق إنجازات غير مسبوقة في جميع المجالات وذلك داخل رؤية مصر الاقتصادية (٢٠٣٠) وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي مما كان له إثر إيجابي على الحياة الاقتصادية والمجتمعية للمواطنين واثاره الإيجابية على الاقتصاد من جوانب متعددة.

خامساً: أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في الآتي:

محاولة الإجابة على تساؤلات البحث التي تنص على:

١- ما هو مفهوم الإصلاح الاقتصادى و ماهى برامج الاصلاح الاقتصادي في مصر؟

٢- ما هي أهم سياسات الإصلاح الاقتصادي التي اعتمدتها مصر من أجل تحقيق التنمية؟

٣- ما هو دور سياسات الإصلاح الاقتصادي المعتمدة في مصر في ضوء رؤية مصر (٢٠٣٠) في تطوير الاقتصاد المستدام؟

٤- ما هي برامج الإصلاح الاقتصادي في مصربالتعاون من صندوق النقد الدولى فى ضوء رؤيتها (٢٠٣٠) ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة؟

٥- ما هي ملامح التجربة المصرية مع صندوق النقد الدولي؟

٦- ما هي أهم المؤشرات والنتائج الأولية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الحالي؟

٧- ما هو موقف كلا من ميزان المدفوعات والميزان التجاري؟

٨- ما هو تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادى في ضوء رؤية مصر (٢٠٣٠) وما مدى تطبيقها ومدى نجاحها؟

٩- ما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي؟

سادساً: منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في جمع وعرض وتحليل المعلومات والإحصائيات والأدلة التطبيقية، وكذلك تم الاعتماد على البيانات الصادرة من الجهات المختصة، بالاعتماد على البيانات الصادرة عن الحكومة ووزارة الاقتصاد ووزارة المالية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبيانات المتاحة عن سياسات الإصلاح الاقتصادي من خلال رؤية مصر (٢٠٣٠) في ظل تعاونها مع صندوق النقد الدولي.

سابعاً: الدراسات السابقة:

١- دراسة قام بها كل من **" عطا الله أبو سيف "، "رشا حسن فهمي"، "مروه عاصم"** (٢٠٢١) بعنوان **" السياسة النقدية والاصلاح الاقتصادي في مصر"** تتمثل مشكلة البحث في توضيح ان الاقتصاد المصري يعاني من العديد من المشكلات، والتي أصبحت تمثل عائقا أمام تحقيق الاصلاح الاقتصادي في الاقتصاد المصري. لهذا جاء دور السياسة النقدية في علاج تلك المشكلات من خلال تطور السياسة النقدية ودورها في تحقيق الإصلاح الاقتصادي في مصر خلال الفترة من عام (١٩٩١) وحتى عام (٢٠١٩). وقام البحث على فرضية مفادها ان هناك تطور للسياسة النقدية ولها دور واضح في تحقيق الإصلاح الاقتصادي في مصر خلال الفترة من عام (١٩٩١) وحتى عام (٢٠١٩). ويهدف هذا البحث إلى التأكد من صحة أو خطأ الفرضية السابقة من خلال التعرف على تطور السياسة النقدية ودورها في تحقيق الإصلاح الاقتصادي في مصر خلال الفترة من عام (١٩٩١) وحتى عام (٢٠١٩). وبعد اختبار فرضية البحث تم التوصل إلى صحة الفرضية حيث تبين أن هناك تطور للسياسة النقدية ودورها في تحقيق الاصلاح الاقتصادي في مصر خلال الفترة من عام (١٩٩١) وحتى عام (٢٠١٩)، وبالتحديد خلال الفترة من عام (٢٠١٦) وحتى عام (٢٠١٩)، حيث بين هذه البحث مدي الدور الفعال للسياسة النقدية وأدواتها وبالتحديد أداة سعر الفائدة في تحقيق أهداف تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في الاقتصاد المصري، وكذلك دور البنك المركزي وهو السلطة النقدية في أي دولة المنوط بها القيام على رسم وتنفيذ السياسة النقدية بالشكل الذي يسمح بتحقيق أهداف تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في الاقتصاد المصري. (عطا الله أبو سيف واخرون، ٢٠٢١)

٢- دراسة قام بها **" أسماء محمد عباس"** (٢٠٢٠) بعنوان **" أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على قيمة المواطنة في المجتمع المصري دارسة ميدانية بمحافظة الاسكندرية"** استهدفت الدراسة الكشف عن أثر التحولات الاقتصادية على قيمة المواطنة ودلالتها في المجتمع المصري وفي ضوء الهدف الرئيسي للدراسة كان التساؤل العام هو "هل انعكست إجراءات سياسات الاصلاح الاقتصادي الصارم على قيمة المواطنة لدى المصريين؟. وقد اعتمدت الدراسة على حزمة من الاجراءات المنهجية التي تتلاءم ومشكلة وأهداف الدراسة ضمن أستخدام المنهج الوصفي التحليلي لسياسات الاصلاح الاقتصادي المصري في الفترة من (٢٠١٦) وحتى وقتنا الحالي، وتحليل ما ورد بها وانعكاسها على قيمة المواطنة لدى المواطن المصري ولرصد ذلك اعتمدت الباحثة على طريقة المسح الاجتماعي بالعينة من خلال تطبيق استمارة الاستبيان على عدد (٣٠٠)

مفرده من سكان القطاعيين الريفي والحضري بمحافظة الاسكندرية. وقد توصلت الباحثة لحزمة من النتائج أهمها، أنه على الرغم من صرامة إجراءات سياسات الاصلاح الاقتصادي الا أن هناك قيم أساسية وسمات حافظ عليها المصريون كالتماسك والوحدة وقت الأزمات والحفاظ على الهوية وروح المشاركة وزيادة الوعي بالحقوق والواجبات السياسية للمواطن واتضح ذلك من خلال مشاركة المصريون بأموالهم في حفر مشروع قناة السويس الجديدة، والمشاركة في الادلاء بأصواتهم في العملية الانتخابية سواء الانتخابات رئاسة الجمهورية أوالمجالس النيابية.(أسماء عباس، ٢٠٢٠)

٣- دراسة قام بها " **مها مصطفى بخيت محمد**" (٢٠٢٠) بعنوان " **أطر معالجة المواقع العربية والدولية لقضايا الإصلاح الاقتصادي في مصر**" هدفت الدراسة إلى رصد وتحليل أطر معالجة قضايا الإصلاح الاقتصادي في مصر، والتحديات الاقتصادية المطروحة في المواقع الإلكترونية الدولية والعربية، واعتمدت على المنهج المسحي باستخدام أداة تحليل المضمون، وتمثلت عينة الدراسة في عينة عمدية من خلال المسح الشامل في المواقع الإلكترونية الدولية والعربية وهي، روسيا اليوم، فرانس ٢٤، سكاى نيوز، BBC ، الكويت نيوز، العربية نت، وذلك في الفترة من أغسطس (٢٠١٦)، حتى فبراير (٢٠٢٠)، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها ان تلك المواقع تناولت الإصلاح الاقتصادي في مصر من خلال عدة قضايا هامة منها (معالجة أزمة الديون - الإصلاح المالي - معالجة ميزان المدفوعات - الحالة الاجتماعية في ظل ارتفاع الأسعار - تنمية الصادرات - روشتة صندوق النقد الدولى - فرض ضرائب جديدة - إصلاح الجهاز الإداري)، وجاءت قضية معالجة أزمة الديون في مصر بالمرتبة الأولى من اهتمامات مواقع الدراسة وخاصة موقع سكاى نيوز، حيث قدم رؤية إيجابية متفائلة حول استقرار الاقتصاد المصري من خلال نشر عدة أخبار عن تسديد مصر ديون خارجية وداخلية بفضل برنامج الإصلاح الاقتصادي. وجاء إطار العمل والإنجاز بالمرتبة الأولى من اهتمامات مواقع الدراسة، حيث وصف موقع روسيا اليوم ما حققه برنامج الإصلاح الاقتصادي من أعمال وانجازات، وجاء إطار المكاسب الاقتصادية بالترتيب الثاني من اهتمامات مواقع الدراسة، وجاء إطار الهجوم والنقد بالمرتبة الثالثة حيث عكس موقع ال BBC ردود الفعل الغاضبة من زيادة الأسعار التي أعدتها الحكومة.(مها مصطفى، ٢٠٢٠)

٤- **دراسة قام بها كل من " عطا الله أبو سيف "، "رشا حسن فهمي" (٢٠١٩) بعنوان " تحرير سوق الصرف الأجنبي وانعكاساته على برنامج الاصلاح الاقتصادي في مصر"** يتناول هذا البحث مدى تأثير تحرير سوق الصرف الأجنبي على برنامج الاصلاح الاقتصادي في مصر من خلال تتبع أثار التحرير على سلوك كلا من المتغيرات الاقتصادية الكلية منها الميزان التجارى- معدل التضخم الانفاق الحكومي- إجمالى الدعم ومن ثم عجز الموازنة العامة الذي يمثل في النهاية عناصر برامج الإصلاح الاقتصادي، وقد اتضح أن قرار التحرير في نوفمبر (٢٠١٦) أحد أهم القرارات الاقتصادية التي ثار حولها الجدل مع تزايد عجز الموازنة العامة للدولة في مصر وارتفاع حجم التضخم، وقد توصل البحث إلى أن التحرير لا يحقق الاهداف المنشودة، تبعه تزايد الانفاق العام، وانخفاض الايرادات الحكومية، وترتب ايضا على آثار التعويم زيادة عجز الموازنة العامة وصعوبة ادارة السياسة المالية وارتفاع كبير في معدلات التضخم، وزيادة العجز

في الميزان التجاري، وبجانب هذا التحرير عملت الحكومة لنجاح هذا البرنامج على اصلاح منظومة الدعم خاصة دعم المنتجات البترولية حيث إلغت الدعم على المنتجات البترولية تماما في يونيه (٢٠١٨) بما ساعد على تخفيض عجز الموازنة العامة وكبح جماح التضخم.(عطاالله، رشا فهمي، ٢٠١٩)

٥- دراسة قام بها كلا من **"محمد عبدالمجيد"، "محمود الحيطي"**، (٢٠١٩) بعنوان **"برامج الإصلاح الاقتصادي و التنمية في المجتمع المصري دراسة تطبيقية على برنامج الإصلاح الاقتصادي نوفمبر ٢٠١٦"** يتمثل الهدف الرئيس لهذا البحث في محاولة الكشف عن مدى نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي (نوفمبر ٢٠١٦) في تحقيق تنمية حقيقية للمجتمع المصري، تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مؤداها (إن تنفيذ الحكومة المصرية برنامج الإصلاح الاقتصادي " نوفمبر ٢٠١٦ " لن يحقق التنمية الحقيقية في المجتمع المصري) باعتبار أن برامج الإصلاح الاقتصادي " برنامج الإصلاح الاقتصادي نوفمبر ٢٠١٦"، متغيراً مستقلاً، والتنمية في المجتمع المصري، متغيراً تابعاً - مع الأخذ في الاعتبار علاقة التأثير المتبادل بين التنمية وبرامج الإصلاح الاقتصادي من المنظور التنموي.

وقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي، وذلك من خلال القيام بقراءة سوسيولوجية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري (نوفمبر ٢٠١٦)، وأيضا تطبيق دليل المقابلة على عينة حجمها (٢٧) مفردة من بعض أساتذة وخبراء علوم الاجتماع والاقتصاد والتنمية البشرية لمعرفة رؤيتهم حول قضايا الدراسة في ظل ما يمتلكونه من مهارة وخبرة وكفاءة عالية بموضوع البحث.

وتوصلت الدراسة من خلال القراءة السوسيولوجية وآراء أفراد العينة إلى صدق الفرضية الأساسية التي انطلق منها البحث (إن تنفيذ الحكومة المصرية برنامج الإصلاح الاقتصادي (نوفمبر ٢٠١٦) لن يحقق التنمية الحقيقية في المجتمع المصري خاصة إن الاقتراض من صندوق النقد الدولي والبنك الاقتصادي يرتبط بالعديد من الاشتراطات التي تعد غير مناسبة لتحقيق تطلعات النسبة الأكبر والقطاعات العريضة من المجتمع. وبالتالي فهذا البرنامج لن يحقق تنمية ذات أبعاد اجتماعية، قائمة بالأساس على توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الأساسية لكل أفراد المجتمع. (محمد عبدالمجيد، محمود الحيطي، ٢٠١٩)

٦- دراسة قام بها " **هشام مصطفى محمد سالم الجمل**" (٢٠١٩) بعنوان " **أثر قروض صندوق النقد الدولي على سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في ضوء التجارب الدولية والتجربة المصرية**" مرت مصر في عصرها الحديث بالعديد من الأزمات الاقتصادية ولجأت إلى صندوق النقد طالبة مساعداتها للنهوض من أزمتها وكانت آخر هذه المرات في سنة (٢٠١٩)، وقد اشترط صندوق النقد على مصر مجموعة من الشروط الاجراءات منها تحرير سعر الصرف وتطبيق ضريبة القيمة المضافة وغيرها.

وقد تناولت هذه الدراسة القروض وأنواعها وأهم مزاياها وآثارها الاقتصادية، ثم عرجت لماهية الإصلاح الاقتصادي وأهدافه ودوافعه وسياساته، ثم تناولت التعريف بصندوق النقد الدولي من حيث هيكله التنظيمي وخصائص قروضه وأثر هذه القروض على الدول النامية، ثم قمت بتحليل العديد من تجارب الدول التي لجأت إلى الاستدانة من صندوق النقد الدولي كالبرازيل وماليزيا واليونان وما هي أهم السياسات التي طبقتها حتى تنجو من أزمتها كما ان هناك بعض الدول منهم ما زالت تعاني من اثار تلك القروض، وأخيرا تناولت التجربة

المصرية وأسباب لجوء مصر إلى صندوق النقد وأهدافها من هذا القرض، وما الذي سوف يترتب عليها من هذا القرض محللاً أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الاقتصاد المصري كنمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم والبطالة وغيرها.(هشام مصطفى،٢٠١٩)

٧- دراسة قام بها كلا من **"أحمد آلدرويش"، "نايف الغيث"**، وأخرون (٢٠١٥) بعنوان **"معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو"** تناولت الدراسة القاء الضوء على التحديات التي تواجهها المملكة العربية السعودية خصوصا الهبوط الحاد لأسعار النفط وتحديات السياسة المالية العامة التي تواجه المملكة العربية السعودية، بما فيها الحاجة إلي حماية الاقتصاد والميزانية من التقلبات الكبيرة أو المفاجئة في الإيرادات النفطية فانخفاض أسعار النفط سيؤثر تأثيرا سلبياً مباشراً على الأرصدة المالية العامة والحساب الخارجي، ويرجح ان يؤدي بمرور الوقت إلى تباطؤ النمو. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية لمواجهة هذه التحديات. يجب العمل على تعزيز أطر الاقتصاد الكلي والسياسة المالية لضمان توافر الأدوات والحوافز والصلاحيات اللازمة لصناع السياسات من أجل التصدي للتحديات المستقبلية بمجرد ظهورها. ضرورة انتقال اقتصاد المملكة من اقتصاد مبني على النفط إلى اقتصاد قائم على المعرفة وتنويعه. خصوصا مع زيادة عدد السكان المتزايد بشكل كبير نظراً لآفاق سوق النفط العالمية، يجب الا تعتمد المملكة العربية السعودية على الاعتماد على ارتفاع أسعار النفط فقط كما يجب الحد من زيادة الإنفاق الحكومي. (احمد الدرويش، اخرون، ٢٠١٥)

٨- دراسة قام بها كل من **"محمد عبدالحميد محمد"** (٢٠١٤) بعنوان **" أثر الانضمام إلي منظمة لتجارة العالمية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهيكل توزيعه داخل المملكة العربية السعودية "** وقد هدفت هذه الدراسة إلى اختبار الفرضية التي تتلخص في تأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ونمط توزيعها، بانضمام المملكة العربية السعودية الى منظمة التجارة العالمية، وإدخال تغيرات على قانون الاستثمار الأجنبي المباشر والتعرف على أهمية هذا التأثير في ظل سياسة الانفتاح التجاري العالمي كذلك التعرف علي حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدفق الى السعودية، ومعرفة هيكل توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السعودية. وقد توصلت الى مجموعة من النتائج منها: العمل على اعادة صياغة السياسات التجارية المطبقة في المملكة العربية السعودية على نحو يمكنها من الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حالة التوسع والنشاط الاقتصادي، وتدعيم القدرة على امتصاص الصدمات الخارجية في حالة الأزمات الاقتصادية.
التعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على انها العامل الذي يمكن أن يقدم مساهمة قوية في الاقتصاد الوطني، وأنه يمكن أن يكون بمثابة علاج لتخفيف من درجة اعتماد الاقتصاد السعودي علي عائدات النفط.
أن يكون الهدف الرئيسي لصانعي السياسة الاقتصادية السعودية هو تشجيع الاستثمار بعيداً عن قطاع النفط وأماكن تركزه للمساعدة في تنويع الاقتصاد السعودي ولتنمية المناطق والقطاعات الأخرى. تشجيع المستثمرين الأجانب على زيادة الاستثمار الأجنبي من خلال توفير الحوافز والضمانات الحكومية.

توفير البيانات الدقيقة عن طبيعة وخصائص مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، كضرورة ملحة لإنتاج معلومات جيدة عن طبيعة وأثر الاستثمار الأجنبي المباشر، إنشاء منظمة لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية لا سيما تلك التي لديها أداء جيد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. (محمد عبدالحميد،٢٠١٤)

٩- دراسة قام بها كل من "**محمد ساحل**"،"**محمد طالبي**" (٢٠٠٨) بعنوان "**التجربة السعودية الحديثة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة تحليلية**" وقد تناولت هذه الدراسة تجربة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، من خلال الوقوف علي مدى ملائمة المناخ الاستثماري بها، وهذا بالتطرق لمختلف مكوناته من عوامل جذب اقتصادية وتنظيمية وإدارية وسياسية، والتعرف على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه القطاعي والجغرافي بها. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها : شهد المناخ الإداري والبيئة الاستثمارية السعودية تحسناً بعد إنشاء بنيتها التحفيزية لنظام الاستثمار الأجنبي. ساهمت الإصلاحات الاقتصادية في استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أن ايجابيات هذه المؤشرات ارتبطت بالدرجة الأولى بارتفاع حصة إنتاج النفط وارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية كما ان الاتفاقيات متعددة الأطراف والاتفاقيات الثنائية لتشجيع الاستثمار تشهد نقصاً كبيراً على مستوى اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي، كما ان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية شهدت تطورا إيجابيا، وتتركز هذه التدفقات في قطاع الصناعة والطاقة.(محمد ساحل،محمد طالبى،٢٠٠٨)

١٠- دراسة قام بها " **محمد عبد العظيم طلب** " (**٢٠٠٦**) بعنوان " **الإصلاح الاقتصادي من عمومية الرؤية الدولية إلى خصوصية الحالة المصرية** " وتناولت الدراسة برنامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد حيث يراه الهيكليون الجدد غير مرن ويتصف بالعمومية التي لا تراعي ظروف البلاد النامية وأن النتائج الاقتصادية له قد تأتى مخالفة لتوقعات الصندوق فضلا عن آثاره الاجتماعية الضارة بالفقراء، وقد بين الباحث أن البرنامج يعرض على البلاد النامية، لمواجهة مشكلاتها الاقتصادية، نظام رأسمالي يعتمد بصفة أساسية على " الرؤية النقدية " في إدارة السياسات الاقتصادية. فيركز على جانب الطلب الكلى ولا يهتم بنفس الدرجة بالعرض الكلى، حيث تكمن مشكلة البلاد النامية وبالتالي البرنامج في انه يضع البلاد النامية في بداية الطريق الرأسمالي ولكن لا يساعدها كثيرا على التحرك فيه فلا تتوفر في هذه البلاد بصفة عامة، مؤسسات وآليات النظام التي تجعلها قادرة على المنافسة مع الدول الرأسمالية. وعليه فإن تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي على الدول النامية مع ضعف قدرة التنافسية يعزز المخاوف بأن الأمر قد ينتهي بفتح أسواق الدول النامية أمام منتجات الدول الصناعية وتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

وبمراجعة التجربة المصرية للإصلاح الاقتصادي منذ بداية التسعينيات لوحظ أن أداء الاقتصاد المصري قد تحسن حتى عام (٩٧/١٩٩٦) ثم بدأ في التراجع فيما بعد. وقد اختلف الباحث مع منهجية ونتائج الدراسات السابقة حول دور برنامج الإصلاح في هذا التحسن. ومن ناحية أخرى، فإن الاهتمام بالتحديد الدقيق للآثار الاقتصادية لبرنامج الصندوق يمكن اعتباره في هذه المرحلة تفصيلات تصرفنا عن الهدف الأهم وهو تثبيت أركان النظام الاقتصادي الذي اختارته مصر منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي لتحسين الكفاءة الاقتصادية وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى، وقد توصل الباحث لعدة مقترحات في اتجاه هذا الهدف منها.

أولا: مواجهة حاسمة لاختلالات هيكلية المحددة" تعيق حركة الاقتصاد المصرى وبصفة خاصة الفجوة المتسعة بين الاستثمار المتحقق ومعدل الادخار المحلي وبطء النمو في القطاع الزراعي والاختلال الناجم عن عدم التوازن بين التنمية الحضرية والتنمية الريفية والاختلال الناشئ عن المشكلة السكانية والاختلال الهيكلي في الخدمات العامة.
ثانيا: تفعيل السياسات النقدية والمالية بما يحفز على النمو مع الاهتمام بالبعد الاجتماعي، ومحفزات النمو، التي ينبغي أن تعمل السياسات الاقتصادية على توفيرها تتمثل في السيطرة على التضخم وأن يكون سعر الفائدة الحقيقي موجبا ومحاربة الأسواق السوداء ومواجهة عجز الموازنة وعدم البالغة في ضرائب الدخل والتقليل من القيود على التجارة و خاصة السلع اللازمة للإنتاج ورفع جودة الخدمات العامة.
ثالثا: تطبيق القانون على الجميع بدون استثناء حتى تتكون وتنمو المؤسسات اللازمة للتقدم والنمو الاقتصادي ويتوارى الفساد.
رابعا: إصلاح نظام التعليم الذي وصلت مخرجاته إلى مستويات خطرة على أداء الاقتصاد المصرى، وفقدم الباحث عدة مقترحات لتحسين أداء العملية التعليمية.
خامسا:الإصلاح السياسي، وقد لفت الباحث الانتباه إلى العلاقة الوثيقة بين النمو الاقتصادي والديمقراطية وقدم مقترحات تعمل على تحقيق المشاركة السياسية وتداول السلطة.(محمد عبدالعظيم،٢٠٠٦)

ثامناً: الإطار النظري والمفاهيمي للبحث:

١- مفهوم الإصلاح الاقتصادي:

الإصلاح الاقتصادي هو مجموع الاجراءات الهادفة إلى معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني. وبنتيجة ذلك يتم الانتقال إلى نظام منفتح يقوم على أساس تحرير السوق وتوسيع قاعدة التنمية. من بين الإجراءات الفعالة في مجال الإصلاح الاقتصادي إعادة هيكلة مؤسسات الدولة بحيث تصبح أكثر كفاءة وأعلى إنتاجية. ومما يعنيه ذلك مواكبة مؤشرات العرض والطلب بشكل فعال وإيجابي على المنتجين والمستهلكين.
المصدر: https://www.dw.com/ar/:

أ- برامج الاصلاح الاقتصادي في مصر:
ان من اهم معوقات برامج الاصلاح الاقتصادي في مصر عدم استقرار السياسات، والإدارة الضريبية، وقوانين العمل، والظروف المحيطة بالطلب النهائي، مرتبة ترتيباً تنازليا.وقد شهد المجتمع المصري منذ سبعينيات القرن الماضي درجة عالية من الحراك الاجتماعي الصاعد، ترتب عليها ارتقاء وصعود بعض الفئات الاجتماعية التي انحدرت من طبقات دنيا ووسطى، كما أدت عمليات التصنيع والتنمية في المجتمع إلى زيادة حجم الطبقة الوسطى، ومن ثم زيادة وزنها الاجتماعي والسياسي في المجتمع المصري الذي شهد نمطاً رأسمالياً تابعاً مع بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي (عبدالباسط،٢٠٠٢، ٣٧)

وتضافرت مجموعة من العوامل التي فرضت حتمية تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي، وكانت أولى سياساته هي الخصخصة والتي ساهمت وبوضوح شديد في تكريس السمة الأساسية للقيمة الرأسمالية، وهو الأمر الذي يعد في ذاته تمهيداً لبدء مرحلة جديدة في تاريخ

مصر. تمثلت في الترابط بين السلطة ورأس المال ولم تعد قضايا المجتمع محصورة في الصراع حول الأجور المنخفضة والاستئثار بفائض القيمة، فقد امتدت إلى صراع يختلط فيه استغلال العامل باستغلال المستهلك، واختلط فيه قهر العامل بقهر الفلاح، واختلط القهر الاقتصادي بالقهر النفسي والروحي. (مروة البغدادى،٢٠١٨)

ومن ثم ترتب على تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي خلال هذه الفترة تثبيت معدل الصرف وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تخفيض معدل التضخم وتخفيض العجز في الموازنة العامة وكذلك زيادة الاحتياطي من العملات الاجنبية الا أن هذا البرنامج لما يكن له تأثير ملحوظ على تخفيض عجز ميزان المدفوعات وكانت له أثار سلبية على الناتج القومي وعلى معدل نمو هذا الناتج. (عطا الله ابوسيف،٢٠٠١، ١١)

كما مرت مصر بالعديد من الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي وضعت الاقتصاد المصري على المحك، حيث تعالت معدلات الفقر والبطالة وارتفع معدل التضخم والدين العام، فتبنت الحكومة المصرية برنامج للإصلاح الاقتصادي الشامل للخروج من هذه الأزمات، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي بدأ في أغسطس (٢٠١٦)، على مدى زمني لمدة ثلاث سنوات، وحصلت مصر بناء على هذا البرنامج على قرض تمويلي بقيمة (١٢) مليار دولار يسدد على (١٠) سنوات كانت له اثاره الإيجابية كما كانت له اثاره السلبية التي لا يمكن اغفالها..

بالإضافة إلى أن الدول النامية ومن بينها مصر تلجئ إلى استخدام السياسة النقدية كمحور مهم من محاور السياسة الاقتصادية الكلية، وذلك من خلال إتباعها لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، حيث يستند كلا من البنوك المركزية، وصندوق النقد الدولي بدرجة كبيرة على السياسة النقدية عند تصميمهما لبرامج الإصلاح الاقتصادي، وتعد مصر من بين الدول النامية والتي تسعي نحو تحقيق هدفي الاستقرار والنمو الاقتصادي، وكذلك العمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، بعد معانتها لفترات طويلة، ولقد اتجهت مصر لتحقيق هدفي الاستقرار والنمو الاقتصادي إلى إتباع برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، واتسم تطبيق هذه البرنامج بشكل كبير على الاعتماد على السياسة النقدية في تحقيق أهداف هذا البرنامج. مما جعلها محور مهم من محاور السياسة الاقتصادية الكلية في علاج مشكلتي الاستقرار الاقتصادي والتوجه نحو استهداف معدلات التضخم. (أبو العيون، ٢٠٠٣، ص:٢)

واستهدف البرنامج استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي، وإعادة مصر إلى مسار النمو، وتحسين عمل أسواق النقد الأجنبي، وتخفيض عجز الموازنة العامة والدين الحكومي، بالإضافة إلى تقديم برامج حماية للفئات محدودة الدخل.

ومع اقتراب انتهاء برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، وما تبعه من سياسات تقشفية وإصلاحات هيكلية انعكست على كل جوانب الاقتصاد المصري وأثرت على مستوى معيشة المواطنين وسط جدل واسع حول حتمية الإصلاح الاقتصادي والاقتراض من صندوق النقد الدولي أو اللجوء لخيارات بديلة تجنب الوطن والاقتصاد مساوئ الاقتراض من الخارج، وبالتالي أصبح لزاماً النظر لتقييم المرحلة والتفكير فيما بعد، وعلى الرغم من تأكيد تقارير دولية سير مصر على النهج السليم الا أن هناك ضرورة للبحث عن جدوى الإصلاح الاقتصادي وتأثيره على الاستثمار وسوق العمل، ومساهمته في خفض عجز الموازنة، وذلك في ضوء معطيات متناقضة ومتعارضة فمعدلات البطالة انخفضت لكن معدلات الفقر زادت بحسب مؤشرات البنك الدولي.

والثابت في قراءة ملف الإصلاح الاقتصادي هو أنه ليس نهاية المطاف، بل هو مرحلة أولى من البناء الاقتصادي والطريق المستمر والحتمي نحو التنمية الشاملة والعادلة لكل الطبقات الاجتماعية في ضوء رؤية مصر الاقتصادية حتى (٢٠٣٠).

٢- أهم سياسات الإصلاح الاقتصادي التي اعتمدتها مصر من أجل تحقيق التنمية:

لقد اظهرت الدراسات السابقة في الاقتصاد أن هناك توافق متزايد في الآراء بأن التنمية عملية متعددة الأبعاد والتي تنطوي على تفاعلات متداخلة بين أهدافها المختلفة، ويتطلب هذا الأمر تصميماً منهجياً للسياسات والاستراتيجيات لتحقيق هذه الأهداف (Todaro :1998, P.11).

أن قضايا التنمية معقدة ومتعددة الأوجه، فلا يوجد مسار واحد للتنمية الاقتصادية التي يمكن لجميع الدول أن تسلكه على المدى الطويل، وتتطلب عملية التنمية الاقتصادية تغييرات في السياسات والاستراتيجيات لتتواكب مع الأحداث والاتجاهات الجديدة والمتطورة، كما ان تصميم السياسات يحتاج ايضاً الى أن يأخذ في الاعتبار العوامل، والاعتبارات الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والمؤسسية، والتي تتغير باستمرار ودائماً فهي عوامل تؤثر وتتأثر طبقا للفترة الزميه والبقعة الجغرافية فلا تتميز بالثبات والجمود

(Dang, and Pheng: 2015,P.22).

ولقد تشابهت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في بعض الدول العربية مما أدى الى اندلاع ما يطلق عليه بثورات الربيع العربي منذ يناير (٢٠١١) مثل ما حدث في تونس، وسوريا، ومصر، وليبيا، واليمن. ولقد أسفرت هذه الثورات الى مزيدا من المخاطر، وعدم الاستقرار السياسي، والاقتصادي، ونشوب الحروب الأهلية، وتزايد الهجمات الإرهابية على الحدود والتي أصبحت تشكل خطراً حقيقياً يهدد التنمية ليس فقط في مصر بل في المنطقة بأكملها ويهدد هويتها العربية. وبجانب ذلك فأن الأزمات العالمية مثل أزمة الطاقة، والأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت في امريكا في (٢٠٠٨)، وأزمة ارتفاع أسعار الغذاء العالمية التي ظهرت بشدة في (٢٠٠٦) وتفاقمت في (٢٠٠٨)، وما بعدها، وأزمة المياه العالمية، وازمة اسواق المال حديثاً تشكل تهديداً وتحدياً قوياً للتنمية ليس فقط للاقتصاد المصري بل لجميع اقتصاديات الدول النامية.

ولقد ظهر تخصص التنمية الاقتصادية كأحد فروع علم الاقتصاد من الخمسينات وهناك عدد كبير من الاقتصادين الذين كتبوا حول طبيعة المجتمع والرخاء الاقتصادي ومن أهمهم أدم سميث (١٧٧٦) والذي نادى بالرأسمالية، و"كارل ماركس" (١٩٣٣) والذي رأى آن الاشتراكية هي النظام الأمثل لتحقيق التنمية، وظهرت بعض نماذج التنمية والتي أوضحت أن التخلف له سبب واحد، ولكن التاريخ قد أثبت أن التركيز على عامل واحد وحده لا يمكن أن يضمن النجاح في عملية التنمية. إن تكوين رأس المال (كما اشار اليه نماذج مراحل النمو الخطية التي كانت السائدة في فترة الخمسينات وأوائل الستينيات) ضروريا ولكنه غير كافي للتنمية.

(Harrod-Domar model (1948,1947),(Rostow, 1960)

ونماذج التغيير الهيكلي (Lewis, ١٩٥٤) والتي قامت بالترويج للصناعة وإهمال الزراعة في فترة الستينيات وأوائل السبعينيات أيضا لم تجلب النتائج المتوقعة للتنمية.

ولقد ظهرت بعد ذلك نماذج التبعية الدولية والتي نادت إلى التوجه للداخل وان عملية الإنتاج والتنمية يجب أن تديرها الدولة دون أن تكون تابعة للدول المتقدمة.
(Cohen,1973), (Dos Santos,1973) .

وعلى العكس من ذلك، فإن النظرية الكلاسيكية الحديثة تؤكد على ضرورة تحرير الأسواق والانفتاح على العالم مما يؤدي الى زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية وزيادة التراكم الرأسمالي، والتي دعمت دور التوسع في عمليات السوق الحرة والخصخصة والتصدير في التنمية.

(Lall,1983),(Johnson 1971),(Little,١٩٨٢) ,(Bauer١٩٨٤)
وعلى الرغم من أهمية العوامل التي أدخلتها النظرية الكلاسيكية الحديثة الا انها لم تأخذ في الاعتبار الدور الذي يقوم به التطور التكنولوجي واعتبرته عامل خارجي، والاختلافات في العوامل المؤسسية والثقافية والتاريخية بين الدول النامية والتي أدت الى عدم تحقق التنمية في بعض الدول النامية التي اتبعت نموذج التوجه للاقتصاد الحر، مما ادى الى ضرورة البحث عن نظريات جديده للنمو. (World Bank,2000)

ثم ظهرت نظرية النمو الحديثة في اواخر فترة الثمانينيات واوائل التسعينيات والتي وضحت أن عملية التنمية ديناميكية وانه لا يعتمد فقط على تراكم راس المال والعمالة فقط، او على ما يعرف ببواقي سولو Solow Residual، وانما هي تعتمد على إطاراً نظرياً لتحليل النمو من الداخل، وادخال العوامل الخارجية في نماذج النمو ولذلك سميت بال Endogenous Models والتركيز على دور الوفرات الخارجية في تحديد معدل العائد على استثمارات رأس المال مع الأبقاء على الدور الهام الذي تلعبه التكنولوجيا في هذه النماذج.

Romer (1986), Lucas (1988), Aghion and Howitt (1992)

وظهور النماذج المعاصرة الأخرى مثل نظرية فشل التنسيق The Theory of Coordination Failure، والتي تعكس ضرورة التدخل الحكومي ومشاكل التوجه للاقتصاد الحر (Meier, 2000).

وبالرغم من تعدد النظريات المفسرة للتنمية والإصلاح الاقتصادي والعوامل المؤدية لهما الا أن العديد من الاقتصادين اوضحوا حديثاً ضرورة التكامل بين العديد من العوامل مثل العوامل السياسية)، والثقافية، والاجتماعية، والعقائدية (Treisman, 2000)

من اجل احداث وتحقيق تنمية ناجحة ولمواكبة وتحقيق أهداف التنمية المتغيرة والمتلاحقة ورسم السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها.(Minier ,2001)

فقبل السبعينيات من القرن الماضي كان هدف التنمية الاقتصادية هو قدرة الاقتصاد على تحقيق زيادة سنوية ومستديمة في الناتج القومي الإجمالي (Todaro and Smith,٢٠٠٩).

ولكن هذا المفهوم الضيق للتنمية الاقتصادية لا يعكس مستوى المعيشة والتحسن في رفاهية المجتمع، كما انه كذلك لا يعكس الفروق في مستويات المعيشة بين السكان وعدم العدالة في توزيع الدخل (Basu, 2000, 64) وفي السبعينيات من القرن الماضي ايضاً تم اعاده

تعريف اهداف التنمية لتشمل إزالة أو تخفيض الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخول والبطالة (Seers, 1979)

وفي بداية التسعينات تغير موقف البنك الدولي من مساندة النمو الاقتصادي الكمي كهدف للتنمية الاقتصادية وذلك عندما أعلن في تقريره عن التنمية في العالم عام (١٩٩١) أن التحدي امام التنمية هو تحسين نوعية الحياة والتي تتطلب ليس فقط دخولاً عالية بل ايضا تعليماً جيداً، ومستويات عالية من الصحة والتغذية، وفقر أقل، وبيئة نظيفة، وعدالة في الفرص، وحرية أكثر للأفراد، وحياه ثقافية غنية.

(World Bank's.Development Report 1991,P4)

ومنذ ذلك التاريخ فقد ظهرت مؤشرات جديده للتعبير عن التنمية الاقتصادية مثل مؤشر التنمية البشرية في (١٩٩٠) والذي أصدره برنامج التنمية للأمم المتحدة في محاولة لتقديم مقياس متكامل لمتوسط العمر المتوقع، والتعليم، والدخل (Elkan,1995).

وبدأ الاقتصاديون بعد ذلك ملاحظة تأثير عملية التنمية على البيئة، وأن الدول في محاولتها لزيادة معدلات النمو تقوم باستغلال مواردها الاقتصادية بطريقة سريعة وكبيرة مما قد يؤدي الى استنزافها، ومنذ ذلك الوقت ظهر الاهتمام بموضوع البيئة وعلاقتها بالتنمية، ومن هنا ظهر هدف تحقيق التنمية المستدامة والتي تشمل تحقيق اقصى منافع التنمية الاقتصادية ولكن مع الحفاظ على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية المستخدمة عبر الزمن وهو الموازنة بين أهداف النمو الاقتصادي مع الاعتبارات البيئية (Pearce and Turner 1990, p.٢٤).

وفي محاولة لتقديم مفهوما أعم وأشمل للتنمية المستدامة أوضح أن التنمية المستدامة هي محاولة تحقيق التقدم المرغوب لتحقيق احتياجات الأجيال الحالية دون التأثير على الأجيال المقبلة، فالتنمية المستدامة تهدف الى تحسين نوعية الحياة بصورة متكاملة وشاملة والتي تشمل الرخاء الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والحماية البيئية (World Bank,2003)

في سبتمبر (٢٠٠٠) اعتمدت الأمم المتحدة ثمانية أهداف إنمائية والتي تشكل المشاكل الرئيسية للتنمية في الدول النامية والتي تشمل: القضاء على الفقر والجوع، وتحقيق تعميم التعليم الاساسي، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتخفيض معدل وفيات الأطفال، وتحسين الصحة في ما بعد الولادة، ومكافحة فيروس المناعة البشرية، وكفالة الاستدامة البيئة، واقامة شراكة عالمية بحلول عام (٢٠١٥)، وأهم ما وجه من انتقاد للأهداف الإنمائية الألفية هو فشلها في ادماج بعض الجوانب الهامة للتنمية مثل: تحسين الحقوق الإنسانية والتشريعية للفقراء، كما انها لم تكن طموحة بالقدر الكافي ولم تعطي أولويات لبعض الأهداف دون الأخرى. (Todaroand Smith,2000)

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل كافة الدول لتحقيق هذه الأهداف الا ان تقرير (٢٠١٥) للأهداف الإنمائية الألفية أوضح أن أوجه عدم المساواة لاتزال مستمرة وأن التقدم المحرز كان متباينا، ففقراء العالم لايزالون في غالبيتهم الساحقة يعيشون بشكل ممركز في مناطق معينة من العالم. وفي عام (٢٠١١)، كان (٦٠%) تقريبا من الذين يعانون من الفقر والبالغ عددهم بليون شخص يعيشون في خمسة بلدان. ولا يزال عدد كبير من النساء يفقدن

حياتهن أثناء الحمل أو من تعقيدات متصلة بالولادة، كما أن التفاوت مازال واضحاً بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية.(Millennium Development Report,2015)

وأوضح التقرير أن تحقيق هذه الأهداف تتطلب إرادة سياسية وجهدا طويل الأجل، وهناك مزيداً من الجهد المطلوب لدمج الأبعاد الاقتصادية والإجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وتسعى الخطة الناشئة للتنمية ما بعد عام (٢٠١٥)، بما فيها أهداف التنمية المستدامة الجديدة Sustainable Development Goals (SDGs)، والتي تم اعتمادها رسمياً في مؤتمر التنمية في باريس (٢٠١٥) إلى الاستفادة من تلك الدروس والبناء على ما تحقق من نجاح ووضع جميع البلدان النامية سوية وبثبات على الطريق نحو عالم أكثر رخاء واستدامة وإنصافاً.

(World commission on Environment and Development 1987, P8)

٣-دور سياسات الإصلاح الاقتصادي المعتمدة في مصر في ضوء رؤية مصر (٢٠٣٠) في تطوير الاقتصاد المستدام:

رؤية مصر (٢٠٣٠)، هي أجندة وطنية أُطلقت في فبراير (٢٠١٦)، تعكس الخطة الاستراتيجية طويلة المدى للدولة لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كل المجالات، وتوطينها بأجهزة الدولة المصرية المختلفة.

وتستند رؤية مصر (٢٠٣٠) على مبادئ "التنمية المستدامة الشاملة" و"التنمية الإقليمية المتوازنة"، وتعكس رؤية مصر (٢٠٣٠) الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي.

وقد قررت الدولة في مطلع عام (٢٠١٨) تحديث أجندتها للتنمية المستدامة بمشاركة مختلف الوزارات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وبالاستعانة بعدد من أرفع الخبراء في مختلف المجالات، وذلك لمواكبة التغييرات التي طرأت على السياق المحلي والإقليمي والعالمي. واهتم الإصدار الثاني لرؤية مصر (٢٠٣٠) بأن تصبح رؤية ملهمة تشرح كيف ستخدم المساهمة المصرية الأجندة الأممية، وكيف سيخدم ذلك السياق العالمي. وتؤكد الرؤية المُحدثة على تناول وتداخل كل القضايا من منظور الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فهي رؤية شاملة ومتسقة تتكون من استراتيجيات قطاعية للجهات الحكومية المختلفة.

حيث تركز رؤية مصر (٢٠٣٠) على الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته في مختلف نواحي الحياة ومن بينها الناحية الاقتصادية التي نحن بصددها وذلك من خلال التأكيد على ترسيخ مبادئ العدالة والاندماج الاجتماعي ومشاركة كافة المواطنين في الحياة السياسية والاجتماعية. ويأتي ذلك جنبًا إلى جنب مع تحقيق نمو اقتصادي مرتفع، احتوائي ومستدام وتعزيز الاستثمار في البشر وبناء قدراتهم الإبداعية من خلال الحث على زيادة المعرفة والابتكار والبحث العلمي في كافة المجالات.

كما تركز الرؤية على حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع من خلال الإصلاح الإداري وترسيخ الشفافية، ودعم نظم المتابعة والتقييم وتمكين الإدارات المحلية. وتأتي كل هذه الأهداف المرجوة في إطار ضمان السلام والأمن المصري وتعزيز الريادة المصرية إقليمياً ودولياً.

وقامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بإصدار تقريرًا حول الجهد المبذول من قبل الوزارة وحرصها على رفع وعي المواطن عما حققته البلاد من خطوات مهمة لتعزيز صمود وتخفيف تداعيات فيروس كوفيد-١٩ على المواطن وعلى الاقتصاد المصري، ومجهودات الدولة لتأكيد التزامها ووفائها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الدولية في ذات الشأن، وانتقال مصر من مرحلة صياغة الاستراتيجيات التي تأخذ طابعاً تنفيذياً إلى صياغة أجندة وطنية للتنمية المستدامة لتمثل حجر الأساس للوصول بالبلاد إلى التنمية المنشودة، وذلك لما تتمتع به الأجندات من طابع احتوائي ومرن، يخول لها القدرة على التكيف مع أي متغيرات أو تداعيات على كافة الأصعدة، وذلك لأن قوامها أهداف رئيسية وفرعية ثابتة متفق عليها عالمياً، ذات منظور مستقبلي طويل الأمد يتم ترتيب أولويات تنفيذها عبر مدخلات متغيرة تتحدد وفق متطلبات كل مرحلة.

وتعبر رؤية مصر الاقتصادية حتى (٢٠٣٠) عن خطة استراتيجية طويلة المدى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، عبر تطوير شامل للأعمال الاقتصادية وغيرها بشرط توفير الاحتياجات دون التأثير على الموارد اللي قد تحتاجها الأجيال القادمة وهذا عن طريق (١٧) هدف رئيسي، من أهمهم القضاء على الفقر والجوع وحماية الكوكب ونشر السلام.
أما بالنسبة لرؤية مصر (٢٠٣٠) فقد حددت لها (٨) أهداف رئيسية في الاتجاه الاقتصادي يساهموا في تحقيق نفس الأهداف التي وضعتها الامم المتحدة، ومن أهم أهداف رؤية مصر (٢٠٣٠) في المجال الاقتصادي هي تحقيق اقتصاد قوي ولتحقيق هذا الهدف يتم عن طريق التركيز على (٨) نقاط هامه هي:

١- تحقيق نمو اقتصادي مرتفع.
النمو الاقتصادي وهو زيادة السلع أو الخدمات التي تنتجها الدولة بشكل مستمر خلال فترة زمنية معينة، وهذا يتأتى عن طريق بعض الآليات مثل تمكين القطاع الخاص، وتشجيع المنافسة الحرة، والتركيز على رأس المال البشري والمعرفة والتكنولوجيا الحديثة.

شكل رقم (١)

يوضح نجاح مؤشرات برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري امام ازمة كورونا

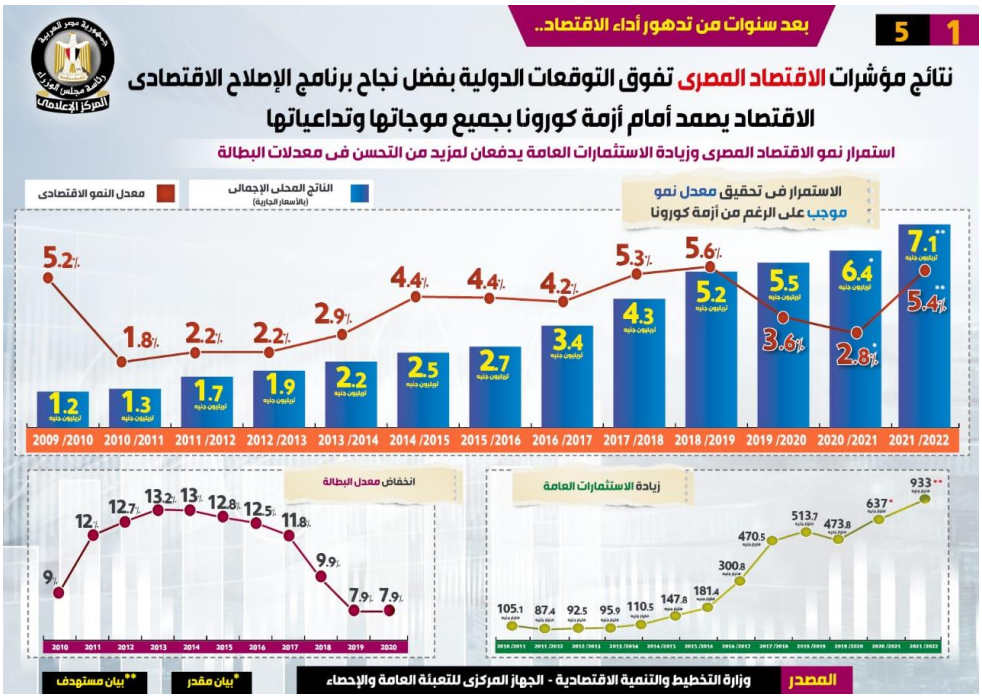

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الجهاز المركزي للتعبة والاحصاء

٢- رفع درجة مرونة وتنافسية الاقتصاد.

مع التقلبات الاقتصادية السريعة والمنافسة الشديدة والتحديات التي يواجهها الاقتصاد المصري لكي يستطيع الاندماج في الاقتصاد العالمي، فأن الدولة تقوم بجهود كبيرة لكي ترفع كفاءة السوق وتحسن بيئة الأعمال، وهذا يعمل على تحسين نسبي في مؤشرات الاقتصاد، ولكي يتحقق هذا فعلى الدولة ان تسعى لزيادة القدرة التنافسية للمحافظات المختلفة، هذا غير الحزم التحفيزية للقطاعات التي تنذر بمستقبل واعد لتنويع هيكل الاقتصاد المصري وزيادة مرونته .

٣- زيادة معدلات التشغيل وفرص العمل اللائق.

العمل المناسب هو أساس العدالة الاجتماعية، لذلك هدفت الدولة المصرية منذ تولى الرئيس السيسي الى رفع معدلات التوظيف خصوصاً بين الشباب مع مراعاة شروط العمل اللائق (طبقا للإمكانيات والتي تكفي الاحتياجات)، كما تعمل على تنظيم الاستعانة بالعمالة المصرية في الخارج بالشكل اللي يضمن لهم حقوقهم، وكل هذا لابد وان يبدأ بتعليم وتدريب وتأهيل الشباب بشكل مناسب بمصادر تمويل متنوعة لكي يجعل من اختيار سوق العمل المنظم اختيار جذاب سواء بالنسبة للشباب أو الشركات .

وتعمل الدولة على تبني استراتيجية مالية طويلة الأجل لكي تستطيع ان توفي بالتزاماتها المالية في المستقبل، لذلك فهي الان تحاول ضبط وترشيد الإنفاق وزيادة الإيرادات الحالية كما تبحث عن مصادر جديدة للإيرادات، بالإضافة الى رفع كفاءة الإدارة الضريبية التي تعد من أكبر مصادر الدخل للدولة.

٤- تحسين بيئة الأعمال وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال.

تسعى الدولة الان الى تشجيع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر عن طريق المبادرات المختلفة ومحفزات الدمج ونمو الشركات، وذلك لان المشروعات المتوسطة والصغيرة تعتبر من العوامل المهمة في زيادة فرص العمل وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتحسين المستمر في بيئة الأعمال، وهذا بالإضافة الى تطويره من المرونة الاقتصادية والقدرة التنافسية، الا انه أيضا سيكون له تأثير على جذب المستثمرين من الخارج والداخل.

٥- تحقيق الشمول المالي.

الشمول المالي يهدف الى تطوير ثقافة المواطنين المالية وتحسين قدراتهم وابتكار منتجات مالية تناسب احتياجات الجميع، وهذا سيجعل من الخدمات المالية سلعه متوفرة على نطاق واسع وليس حكراً فقط على المدن، كذلك سهولة تواجدها في المناطق الريفية والنائية.

٦- إدراج البعد البيئي والاجتماعي في التنمية الاقتصادية.

من ضمن بنود التنمية المستدامة الحفاظ على الموارد للأجيال القادمة، لذلك تقوم الدولة بالتركز على دمج البعد البيئي في التنمية الاقتصادية عن طريق الحد من استخدام الموارد الغير متجددة واستبدالها بالموارد المتجددة والعمل بأساسيات الاقتصاد الأخضر، اما بالنسبة للبعد الاجتماعي فتحاول الدولة ان تعيد توزيع العائد من التنمية الاقتصادية بشكل عادل يراعي تنشيط الاستثمارات في المناطق التي تحتاج الى تنمية وذلك تحقياً لمبدأ العدالة.

٧- تحقيق الاستدامة المالية.

تقوم الدولة بتبني استراتيجية مالية طويلة الأجل لكي تستطيع ان تفي بالتزاماتها المالية، ولذلك تعمل على ضبط وترشيد الإنفاق وزيادة الإيرادات الحالية كما تبحث عن مصادر جديدة للإيرادات، تحقق الأهداف الموضوعة وتعمل على الوفاء بمتطلباتها المستقبلية.

٨- التحول نحو الاقتصاد الرقمي والاقتصاد القائم على المعرفة.

الاقتصاد القوي لابد وان يواكب التطور والتكنولوجيا الحديثة، لذا فقد قررت الدولة تطبيق أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المساهمة في التنمية الاقتصادية، وهذا عن طريق دمج تلك الأدوات في كل المعاملات والأنشطة الاقتصادية، وخلق أسواق إلكترونية تنافسية والذي يلعب دورا مهما في زيادة فرص الاستثمار.

المصدر (رؤية مصر ٢٠٣٠، تحقيق اقتصاد قوى،٢٠٢٠)
https://www.faydety.com/learn/

٤-برامج الإصلاح الاقتصادي في مصربالتعاون من صندوق النقد الدولى في ضوء رؤيتها (٢٠٣٠) ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة:

تم التوقيع على فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي من قبل تسع وعشرون دولة، في يوليو (١٩٤٤) في بلدة "بريتون وودز" بولاية "نيو هامشير" الأمريكية، قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية بشهور، وذلك بهدف علاج الاختلالات الموجودة وقتها المتمثلة في انهيار الاقتصاديات بالعالم، ورغبة الدول في الخروج من أزماتها الاقتصادية، وخلق مناخ اقتصادي عالمي مستقر.

أ- **صندوق النقد الدولي:**

هو وكالة متخصصة من منظومة "بريتون وودز" تابعة للأمم المتحدة، وهو المؤسسة المركزية في النظام النقدي ويعد أهم مؤسسة دولية تهتم بشئون السياسات الاقتصادية وهو ايضا: مؤسسة نقدية دولية تم تأسيسها عام (١٩٤٤) بموجب اتفاقية "بريتون وودز" بأمريكا باعتباره بمثابة بنك مركزي دولي او اتحاد للبنوك المركزية في بداية مناقشات تأسيسه وهو نتيجة للأوضاع الاقتصادية والنقدية الدولية المتردية التي حصلت في اقتصاديات الدول في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ب- **الفرق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي:**

(١) صندوق النقد: انشأ خصيصا لسد العجز في الموازنة العامة للدولة وعندما يمنح الصندوق القرض يتابع اماكن انفاقه وفق الشروط المتفق عليها.

(٢) البنك الدولي: أنشأ لمساعدة الدول النامية في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي عن طريق القروض ويمنح القرض دون النظر الى الاماكن المخصصة لأنفاق القرض وغالباً ما يكون القرض عالي الفائدة. (غازي النقاش، ٢٠٠٦، ٩١)

ج- **برامج صندوق النقد لمواجهة الأزمات.**

يقوم صندوق النقد الدولي بإدارة الأزمات من خلال برامج تعتمد على مؤشرات معينة لمحاولة التنبؤ بالمخاطر المحتملة، وسياسات تفرض على الدول الأعضاء لتصحيح الاختلالات والمساعدة في علاجها ومن هذه البرامج:

(١)برامج التثبيت والتكيف الهيكلي.

(أ) **برنامج التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي:**

تطورت الأدوار والمهام التي يقوم بها صندوق النقد الدولي من مجرد قيامه بالحفاظ على سعر الصرف إلى مساعدة الدول الأعضاء فيه، لحل مشاكلها الاقتصادية في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي والتي تختلف من دولة الأخرى. (الحملاوى،٢٠١٣- ٢٠١٤، ص٥٦-٥٩)

وهي برامج تحاول تصحيح الاختلالات الناتجة عن زيادة الطلب المحلى والخارجي في الأجلين القصير والمتوسط من خلال أدوات السياسة النقدية والمالية والتجارية والاستثمارية وترتكز على ثلاث محاور أساسية:

المحور الأول: تخفيف العجز في ميزان المدفوعات وذلك من خلال الإجراءات الاتية:

١- تخفيض قيمة العملة.
٢- إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي أو تقليصها إلى أدنى مستوى.
٣- تحرير عملية الاستيراد من القيود المفروضة عليها.
٤- تحسين شروط الاقتراض الخارجي.

المحور الثاني: مكافحة التضخم وذلك من خلال:

١- رفع سعر الفائدة الدائنة والمدينة.
٢- زيادة الضرائب وتقليل الإنفاق العام لتخفيض العجز الحاصل في الموازنة العامة.

المحور الثالث: تشجيع الاستثمار الخاص المحلى والأجنبي وذلك من خلال:

١- منح مزايا ضريبية لرأس المال الأجنبي.
٢- ضمان عدم تأميم أو مصادرة الاستثمار الأجنبي.
٣- حرية تحويل الأرباح إلى الخارج.
٤- تقليص نمو القطاع العام وتشجيع أليات الخصخصة.

- أهم المحاور التي يتناولها برنامج التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي:

يمكن تحديدهم في المحاور الآتية:

١- **تخفيض قيمة العملة المحلية.**

تتخذ الدول في بداية تنفيذ البرنامج خفض سعر الصرف لديها وذلك لتقليل الواردات وزيادة الصادرات، ومن ثم موازنة ميزان المدفوعات وذلك قد يؤدى لتقليل الطلب الداخلي، لأن تخفيض العملة سيؤدى إلى تقليل القوة الشرائية ومع ذلك أقبلت معظم الدول لتطبيق ذلك الإجراء.

٢- **تحرير الأسعار الداخلية وتوقيف الدولة للإعانات الخاصة بتشجيع الإنتاج المحلى.**

٣- **تحرير التجارة الخارجية**.

وذلك عن طريق الانفتاح الاقتصادي التدريجي للاقتصاد نحو المنافسة الدولية وذلك من خلال الانضمام للمنظمات التجارية الخارجية وبناء علاقات خارجية وثيقة.

٤- **ترشيد النفقات العامة**.

وهو تخفيض الإنفاق في المجالات غير الإنتاجية (التعليم – الصحة – الثقافة ...الخ) وإعطاء أولوية للإنفاق على قطاعات لإنتاج وتنظيم سوق العمل.

٥- **الإصلاحات النقدية**.

أي تحسين سير السياسة النقدية وتشجيع الادخار الداخلي لتمويل عجز الموازنة من خلال أذون الخزانة.

د- أهم التسهيلات التي يقدمها صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي:

يقوم الصندوق بتقديم مجموعة من التسهيلات التمويلية لتطبيقها ومعالجة الاختلال على المدى القصير وهم:

(١) **حقوق السحب العادية**.

ظهر هذا النوع من التسهيلات في عام ١٩٦٨م، وفقا لهذا النوع يحق للدولة العضو إذا ما كانت لديها أزمة ما، أو صادفها صعوبة في ميزان مدفوعاتها، أن تطلب من الصندوق شراء كمية معينه من عملات الدول الأخرى الأعضاء، مقابل دفع عملاتها الوطنية، على أن تقوم في المستقبل بدفع مقابل قيمتها بالذهب أو بالعملات القابلة للتحويل، ولكن هذا الأسلوب لم يكن يتسم بالسرعة أو المرونة وذلك لأنه كان يجب على الدولة العضو طالبة السحب أن تنتظر ثلاثة أيام حتى يتم بحث طلبها وفى كثير من الأحوال كانت الدولة التي تمر بالأزمة لا تستطيع الانتظار، لذا ظهرت الأنواع الأخرى من التسهيلات.

(٢)**حقوق السحب الخاصة.**

هي نوع من أنواع الأصول التي يقوم بإصدارها صندوق النقد الدولي وهى عبارة عن نقد احتياطي دولي يستخدم لدعم أصول السيولة الدولية كالذهب والدولارات والعملة الأجنبية، وقد قام الصندوق نتيجة للأزمات التي تعرضت لها أعضائه بزيادة حصص أعضائه وجعل الأعضاء يحددون كمية السحب الخاصة المطلوبة للدول الأعضاء وفقاً لحصصهم، وقام بتحديد شروط الاستفادة منها في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات أو حدوث تطورات في احتياطيات البلد النقدية، ومن حق الصندوق أن يقرر إيقاف العضو عن استخدام حق السحب نتيجة عدم تنفيذه لالتزاماته في الصندوق.

(٣)**تسهيل الاحتياطي التكميلي(Supplemental Reserve Facility)**

عبارة عن تسهيل يمثل تمويل إضافي قصير الأجل للبلدان الأعضاء التي تعاني صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات، وذلك نتيجة فقدان الثقة بشكل مفاجئ ومثير للاضطراب، حيث يتضمن سعر الفائدة على القروض بموجب تسهيل الاحتياطي التكميلي علاوة إضافية يضاف إلى سعر الفائدة على قروض الصندوق.

(٤)**خطوط الائتمان الطارئ(Contingent Credit Lines)**

هي خطوط دفاع وقائية تمكن البلدان الأعضاء القائمة بتطبيق سياسات اقتصادية قوية من الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي، على أساس قصير الأجل عندما تواجه بفقدان ثقة الأسواق على نحو مفاجئ .

(Thomas A-Bernes، ٢٠٠٧, page11)

(٢) برنامج التصحيح والتعديل الهيكلي:

من أهم البرامج التي عرفت خلال الثمانينات والتسعينيات لصندوق النقد الدولي، وذلك لإصلاح الاختلالات الداخلية والخارجية التي يعاني منها الاقتصاد وذلك بعد تثبيت الحال الاقتصادي.

يقوم التصحيح الاقتصادي أو ما يعرف بالتعديل الهيكلي على إعادة صياغة الهياكل الاقتصادية، وتحضير إطار تشغيلي لاقتصاد السوق الذي يكون من ضمن البرامج المدعومة من صندوق النقد الدولي، وذلك إلى جانب برامج أخرى يدعمها البنك الدولي أو حتى البرامج غير المدعومة التي تكون بهدف إصلاح هيكل الاقتصاد الكلى للبلد الذي يعاني فعلياً من اختلالات هيكلية.

(أ) **سياسات برنامج التعديل الهيكلي.**

ـ السياسة النقدية

تقوم هذه السياسة على تخفيض قيمة العملة وتحرير سعر الصرف وجعله مرن وواقعي إلى جانب مكافحة التضخم.

ـ السياسة التجارية

تقوم على تشجيع التبادل الخارجي وتشجيع المنافسة بعد تحرير الأسعار وتحرير التجارة الخارجية.

ـ السياسة المالية

تهدف للاستقرار الاقتصادي وتشجيع ترشيد الإنفاق من خلال سياسة النظام الضريبي والنظام المالي والتجاري وذلك بقصد رفع الإيرادات العامة.

- سياسة تحسين النمو الاقتصادي

وهو خاص بإعادة هيكلة القطاع العام والتحول للخصخصة.

(ب) **التسهيلات التي يقدمها صندوق النقد الدولي في ظل برنامج التعديل الهيكلي:**

هذه التسهيلات يقدمها الصندوق على المدى المتوسط والطويل ومن أهمها:

- **تسهيل التمويل التعويضي.**

ظهر هذا التسهيل عام ١٩٦٣م، وأطلق فعلياً عام ١٩٩٦م وهو عبارة عن تسهيل يقدم للدولة العضو بشروط معينه لمساعدة الدول الأعضاء المصدرة للمواد الخام في حالة حدوث تدهور مفاجئ أو غير متوقع في صادرتها، بشرط أن تكون هذه الظروف خارجة عن إرادة الدولة في الأجل القصير، وحدود السحب في هذا التسهيل تكون محددة بنسبة ٨٣% من حصة الدولة العضو لدى صندوق النقد الدولي. **(الحملاوي، ٢٠١٣ -٢٠١٤, ص٦١)**

- **تسهيلات التكيف الهيكلي**.

وجد هذا النوع في عام ١٩٨٦م وذلك استجابة لحاجة الدول النامية التي تواجهه أزمات اقتصادية خانقة بسبب نقص الإيرادات، والتي تسبب عجز ميزانها وله سعر فائدة محدد يقدر بنحو ٠.٥% سنوياً.

(Thomas A-Bernes،2007, page11)

ويسدد على فترة تتراوح بين (٥ –١٠) سنوات وهي تقدم لدعم برنامج الاقتصاد على المستوى المتوسط الأجل.

- **التسهيلات الموسعة (تمويل الصندوق الممدد) Extended Fund Facility**

من مسماه (ممتد) أي يعالج الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات ويحاول مواجهة الصعوبات التي يحتاج حلها فترة طويلة تمتد من ٣- ٤ سنوات وهي الفترة التي يسمح بها الصندوق إلى جانب السياسات القائمة، حيث أنه يمثل قرض قصير الأجل ويجب على الدولة المقترضة أن تقدم برنامج اقتصادي تعتزم تنفيذه للقضاء على ما بها من اختلالات هيكلية في ميزانيتها وتم تنفيذها عام ١٩٧٤م. (الحملاوي، ٢٠١٣ -٢٠١٤, ص٦١)

- **مساعدات الطوارئ والتعويضات.**

استحدث صندوق النقد الدولي هذا النوع عام ١٩٨٨م، وذلك لتمكين الدول الفقيرة من الاقتراض لمواجهة المتغيرات الخارجية الطارئة والتي تزيد من عجز موازين مدفوعاتها، وذلك مثل ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الخارجية إلى جانب ارتفاع أسعار وارداتها ونقص حجم صادراتها مقارنة بوارداتها لا يقتصر هذا التسهيل على مواجهة انخفاض أسعارها فقط لأنه يساعد ويسمح بالسحب من الصندوق في حدود ١٠٥% من حصة الدولة لدى الصندوق وليس ٨٣% كما كان في التمويل التعويضي ولكن لابد أن تكون الدولة ملتزمة بتنفيذ برنامج التعديل الهيكلي مقابل منحها هذا التسهيل.

- **تسهيل النمو والحد من الفقر (Growth Facility and Poverty Reduction)**

هو نوع حديث استخدم لتقديم المساعدة للدول الأشد فقراً، والتي تعاني من مشاكل مطولة في ميزان مدفوعاتها وذلك مقابل أسعار فائدة منخفضة. (**الحملاوي ،٢٠١٣-٢٠١٤, ص٦٠-٦٤**)

(٣) السياسات المتعلقة بتحقيق أهداف الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي:

- **السياسات المتعلقة بعلاج اختلالات ميزان المدفوعات.**

يعتبر ذلك الهدف من وجهة نظر الصندوق هدف أساسي لابد من تحقيقه لكي ينفذ التثبيت والتصحيح الهيكلي ويسعى من وراء ذلك لتحقيق فائض في ميزان المدفوعات.

- **السياسات المتعلقة بعلاج الموازنة العامة**.

من أهم مبادئ الصندوق إن تدخل الدولة وزيادة نفقاتها العامة يؤدى لتقليص دور النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص إلى جانب زيادة معدات الضرائب التي يدفعها من موارده ومن ثم نقص حجم الادخار، إلى جانب أنه يزيد من حجم الفجوة بين إيرادات الدولة ونفقاتها ومن ثم تلجأ الدولة للاقتراض الخارجي ومخاطره المتعددة إلى جانب أنه يؤدى لعجز ميزان المدفوعات مما يعكس الانخفاض في سعر الصرف مستقبلاً، وبالتالي هروب رأس المال للخارج وضعف القدرة على الوفاء بالديون الخارجية.

- **السياسة النقدية**

تعطى برامج صندوق النقد الدولي أهمية بالغة لتنفيذ سياسة نقدية صارمة أهم بنودها الإصدار النقدي وزيادة أسعار الفائدة المدينة والدائنة وتنمية أسواق المال وتحرير التعامل فيها لأن فائض الطلب في الدولة يؤدى للتضخم وإفراط حاد في السيولة المحلية.

- **زيادة معدلات النمو الاقتصادي**

هو هدف يمثل اهتمامات الصندوق في السنوات الأخيرة، ويرى الصندوق أن البرامج التي يقوم بتصميمها تخدم عملية النمو من ناحيتين:

١- تزيد السياسات التي يتبناها الصندوق التي تشجع على تحسين استخدام الموارد ومن ثم زيادة العرض الكلى.

٢- تنفيذ سياسات الصندوق يزيد من الدعم المالي المقدم للبلد المعنى بالقرض، وذلك من خلال زيادة حجم الأموال المتاحة للاستخدام ويزيد في معدلات النمو، ويقدم صندوق النقد الدولي منذ أواخر السبعينات قروض ميسرة لمساعدة أفقر بلدانه الأعضاء في تأمين سلامة مراكزها الخارجية، وتحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار، وتحسين مستويات المعيشة.

وفي أواخر التسعينات استحدث الصندوق تسهيلات تستهدف مساعدة البلدان في مواجهة الفقدان المفاجئ لثقة الأسواق، ومنع امتداد الأزمات المالية الي البلدان ذات السياسات الاقتصادية السليمة، ويقدم الصندوق قروض لمساعدة البلدان في مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الخارجية عن نطاق سيطرتها والناتجة عن الكوارث الطبيعية والآثار المترتبة علي الصراعات العسكرية والنقص المؤقت في حصيلة الصادرات، وكما أنشئت التسهيلات الجديدة لمواجهة التحديات الجديدة، فقد ألغيت التسهيلات التي فقدت مبرر وجودها بمرور الوقت، وقد بدأ المجلس التنفيذي بالفعل مراجعة تسهيلات الصندوق في أوائل عام ٢٠٠٠ وانتهت هذه المراجعة بإلغاء أربع تسهيلات بطل استعمالها فقد أدي نظر المجلس التنفيذي في إدخال تعديلات علي التسهيلات الغير ميسرة الأخرى إلي الاتفاق علي:

١- تعديل شروط الإقراض التي تنص عليها اتفاقيات الاستعداد الائتماني وتسهيل الصندوق الممدد بما يشجع البلدان على تجنب الاعتماد على موارد الصندوق لفترات أطول من اللازم أو اقتراض مبالغ أكبر من اللازم.

٢- إعادة التأكد على اقتصار تسهيل الصندوق الممدد على الحالات التي تكون فيها الحاجة واضحة للحصول على تمويل أطول أجلاً.

٣- تعديل خطوط الائتمان الطارئ (contingent credit lines) في إطار معايير الأهلية القائمة لجعلها أداة أكثر فعالية في منع حدوث الأزمات ومقاومة العدوي بالنسبة للبلدان التي تتبع سياسات سليمة وتعزيز مراقبة البرامج المدعمة لموارد الصندوق بعد انتهائها. (**ابراهيم، ص١٢**)

٥-التجربة المصرية مع صندوق النقد الدولي:

لقد مرت مصر بالعديد من الأزمات الاقتصادية، مما جعلتها تتجه للاقتراض من المؤسسات الدولية لتنفذ برامجها الإصلاحية، لذا لجأت لصندوق النقد الدولي وقامت بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في التسعينات، ومؤخراً في العام الحالي.

أ-اثار برامج الاصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي في ضوء التجربة المصرية:

- **تعريف صندوق النقد الدولي:**

هو وكالة متخصصة من منظومة "بريتون وودز" تابعة للأمم المتحدة، وهو المؤسسة المركزية في النظام النقدي ويعد أهم مؤسسة دولية تهتم بشئون السياسات الاقتصادية الكلية النقدية والمالية (اسامه ابراهيم، ٢٠١٨، ص٣)

- **اهداف الصندوق النقد الدولي:**

١- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تعد وتهيئ سبل التشاور فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.
٢- العمل علي التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية ومن ثم الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء.
٣- العمل علي تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات وإجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات.
٤- المساعدة علي إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين الدول الأعضاء وإلغاء القيود المفروضة علي عمليات الصرف التي تعرقل نمو التجارة الدولية .(اسامه إبراهيم، ٢٠١٨، ص١٦)

ولتحقيق هذه الأهداف يقوم الصندوق بما يلي:

١- مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية والمالية في البلدان الأعضاء وتقديم المشاورة بشأن تلك السياسات.
٢- إقراض البلدان الأعضاء التي تمر بمشكلات في موازين مدفوعاتها ليس فقط لإمدادها بالتمويل المؤقت وإنما لدعم سياسات التصحيح والإصلاح الرامية إلي حل مشكلاتها الأساسية.
٣- تقديم المساعدة الفنية والتدريب في مجال خبرة الصندوق إلي حكومات البلدان الأعضاء(التقرير السنوي صندوق النقد الدولي،٢٠١١،ص١٥)

- **مصادر تمويل صندوق النقد الدولي:**

المصدر الرئيسي لموارد صندوق النقد الدولي هو اشتراكات الحصص (التي تسددها البلدان عند الانضمام إلى عضوية الصندوق أو في أعقاب المراجعات الدورية التي تزداد فيها الحصص)، وتدفع البلدان (٢٥%) من اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة أو بأحد العملات الرئيسية مثل الدولار الأمريكي.

والهدف من الحصص عموما هو أن تكون مرآه لحجم البلد العضو النسبي في الاقتصاد العالمي، فكلما زاد حجم اقتصاد العضو من حيث الناتج واتساع تجارتها وتنوعها ازدادت حصته في الصندوق، فالولايات المتحدة الامريكية أكبر اقتصاد في العالم، فهي تسهم بالنصيب الأكبر في صندوق النقد الدولي حيث تبلغ حصتها (١٧.٦%) من إجمالي الحصص، أما سيشتل أصغر اقتصاد في العالم فتسهم بحصة مقدارها (٠.٠٠٤%)
ولدي الصندوق مجموعتان من اتفاقات الاقتراض الدائمة لاستخدامها عند الحاجة لمواجهه أي تهديد للنظام النقدي الدولي:

١- الاتفاقات العامة للاقتراض.(GAB)
٢- الاتفاقات الجديدة للاقتراض.(NAB)

وبموجب هذه الاتفاقيات يتاح لصندوق النقد الدولي اقتراض ما يصل إلى ٤٦ بليون دولار امريكي. (التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي،٢٠١١، ص٦)

- **الآثار السلبية الناتجة عن سياسات صندوق النقد الدولي:**

تتمثل فيما يلي:

١- إرتبطت نشأة الصندوق بتحقيق مصلحة الدول الرأسمالية المتقدمة التي عانت من إضطراب في المعاملات والتمويل وعدم الاستقرار في ميزان المدفوعات.
٢- أسلوب الإدارة يهدف إلي تحقيق سيطرة الدول الرأسمالية وضعف دور الدول النامية.
٣- عمل الصندوق يتحقق من خلال معالجة مشكلات الدول المتقدمة دون توفير إهتمام لمشكلات الدول النامية.
٤- ارتبط نظام التمويل والنقد الدولي الذي يمارسه الصندوق بالدولار بعد التخلي عن قاعدة الذهب والذي أدي إلي مشكلات عديدة ارتبطت بتلك الأزمات التي يتعرض لها الدولار.
٥- التخلي عن نظام سعر الصرف الثابت أدي إلي إضطراب وإختلال المبادلات التجارية وذلك في نظام النقد والتمويل الدولي.

أولاً: برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر في فترة التسعينات.

قامت مصر بعمل اتفاق مع صندوق النقد الدولي لإصلاح اقتصادها والذي كان في حالة تدهور فقامت بعمل برنامج الإصلاح الاقتصادي عام (١٩٩١) وفى بداية البرنامج أوصى الصندوق باتباع إجراءات سريعة ولكن الحكومة المصرية فضلت التدرج في الخطوات حتى لا تضرر الطبقات الفقيرة.

١- **الخطوات الأساسية التي اتبعتها الحكومة المصرية في بداية الإصلاح:**

أ- تقليص القطاع العام من خلال الخصخصة.
ب- إزالة معظم العوائق غير الجمركية وتخفيض التعريفات الجمركية على الواردات وتهيئة مناخ مناسب لجذب الاستثمارات.
ج- رفع أسعار الوقود والكهرباء والمواصلات وجعل أسعارها تتماشى مع الأسعار الواقعية.
د- تخفيض الدعم وقصره على الفئات المحتاجة.
ه- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار فى جميع القطاعات.
و- فرض ضريبة على المبيعات. **(هاني الزيني، ١٩٩٦، ص٨،٩)**
ز- أيضاً تم التركيز على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وذلك في إطار انتهاج السياسات التالية لتحقيق الاستقرار في المتغيرات الكلية

٢- **إصلاح نظام الصرف الأجنبي:** ابتداء من عام (١٩٩١) بدأت الحكومة في إلغاء القيود المفروضة على تحويل العملات الأجنبية حيث شهدت قيمة الجنية المصري تدهور مستمر وتأكل باستمرار أمام العملات الأجنبية وخصوصاً أمام الدولار الأمريكي.

٣- **معالجة التضخم** :فقد تم تطبيق حزمة من السياسات والإجراءات استهدفت تقليل حجم الطلب الكلي علي المدي القصير والمتوسط وزيادة العرض الكلي من خلال الاستثمار الكثيف علي المدي الطويل فقد:

أ- تم فرض سقوف ائتمانية لضبط حجم الطلب الكلي.

ب- تم خفض عجز الموازنة العامة للدولة.

٤- **معالجة عجز الموازنة العامة :**فقد تمت السيطرة علي هذا العجز من خلال السيطرة علي الإنفاق العام حيث تم إدخال الضريبة العامة علي المبيعات وإدخال الضريبة العامة علي الدخل.

٥- **تحرير أسعار الفائدة** :فقد أصبحت أسعار الفائدة تتحدد علي أساس العرض والطلب.

٦- **تحرير التجارة** حيث تم :

أ- إلغاء الحظر علي تصدير السلع التي كان محظور تصديرها.

ب- تخفيض الحد الأقصى للتعريفة الجمركية.

ج- الإلتزام بعدم إدخال قيود غير تعريفية.

٧- **تحرير الأسعار** :فكانت معظم السلع تخضع للتسعير الجبري من جانب الحكومة حيث قامت الحكومه بالاتى:

أ- تحرير أسعار المنتجات البترولية.

ب- تحرير أسعار الطاقة الكهربائية.

ج- تحرير أسعار الفائدة علي قروض الإسكان.

٨- **تحرير الزراعة** حيث تم:

أ- إلغاء الدعم لأسعار المدخلات الزراعية.

ب- تحرير إنتاج القطن وتسويقه.

ج- تحرير قطاع إنتاج السكر.

٩- **إصلاح القطاع المالي** حيث قامت الحكومه بتحرير أسعار الفائدة وتحرير المصروفات والأعباء التي تتقاضاها البنوك(خطاب،٢٠٠٣ ، ٩-١٠-١١)

الآثار المترتبة على هذه الإجراءات:

كان من نتيجة هذه الإجراءات أن نجحت الحكومة المصرية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حتى نهاية عام ١٩٩٨، حيث تحسن الوضع المالي في التسعينات ولم يكن نتيجة فقط لسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي، ولكن أيضاً وهو الأهم نتيجة عملية إلغاء كبيرة للديون

الخارجية حيث تم إعفاءها من قبل دول الخليج نتيجة لوقوفها مع دول التحالف في مواجهة العراق في حرب الخليج الثانية يناير (١٩٩١)، حيث تم إلغاء جزء كبير من ديونها طويلة الأجل، أيضاً أدى الاتفاق مع نادى باريس و١٧ دولة دائنة لمصر إلى خصم على ديونها بنحو ٥٠%على مراحل لمدة ٣ سنوات، وذلك تبعاً لمدى التزام مصر بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذى تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي .(هاني الزيني، ١٩٩٦، ص١٠)

كان هناك أيضاً تحسن في عام (١٩٩٨) في المؤشرات مثل: أن وصل نسبة الدين الخارجي لإجمالي الناتج المحلى الإجمالي إلى (٣٥.١%)، انخفض عجز الموازنة إلى (١%) من إجمالي الناتج المحلى الإجمالي، وصل معدل التضخم إلى (٤.٢) وبلغ نمو إجمالي الناتج المحلى الإجمالي (٤.٠٣%). (جبار- عباس، ص١٣٣) وذلك بمقارنة هذه المؤشرات عام (١٩٩٠) والتي بلغت نسبة الدين الخارجي وقتها ما يقرب من ١٥٠% لإجمالي الناتج المحلى الإجمالي، كما كان عجز الموازنة (٢٠%) من إجمالي الناتج المحلى الإجمالي، أيضاً كان معدل التضخم (٢٠%).

. (The cabinet information an decision support center, central bank of Egypt)

البنك الدولي،(http://databank.albankaldawli.org/data/home.aspx)،

وقد بلغ نمو الناتج المحلى الإجمالي(١.٠٧٩%) في عام (١٩٩١) ولكن من عام(١٩٩٨) إلى (٢٠٠٤) كانت هناك ظروف اقتصادية أثرت سلباً على الاقتصاد حيث تسببت الأزمة المالية الدولية، التي شهدتها العديد من الدول خلال فترة (١٩٩٧-١٩٩٩) في سوء الظروف الخارجية، وأيضاً كان هناك عوامل خارجية تسببت في ضعف الثقة في الاقتصاد مثل العملية الإرهابية في الاقصر عام (١٩٩٧)، التي تسببت في وفاة (٦٢) شخص، أيضاً فضيحة (نواب القروض) حيث كانت تمس خمسة أعضاء سابقين من مجلس الشعب اتهموا باستغلال مناصبهم السياسية للحصول على قروض بقيمة (٥.١) مليار جنية مصري من موظفين فاسدين في المصارف الحكومية، وكان لكل هذه العوامل تأثير على الثقة في الاقتصاد المصري (سفيان العيسة، ٢٠٠٧، ص٧،٨).

وقد تأثرت المؤشرات الاقتصادية بالسلب، حيث بلغت نسبة إجمالي الدين إلى الناتج المحلى الإجمالي (٤١.٩%)، ومعدل التضخم (٤.٢%)، كما أصبح عجز الموازنة العامة (٦.١٣%)، كما وصل نمو إجمالي الناتج المحلى الإجمالي إلى (٦.٨.%). (ايمان جبار- سحر عباس، ٢٠٠٨، ص١٣٣)

جدول رقم (١)

يوضح مؤشرات النمو والتضخم وعجز الموازنة ونسبة الدين الخارجي

السنة	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٨	٢٠٠٣
النمو	٥.٧	٢٢	٤.٠٣	٦.٨
التضخم	٢٠	١٣.٦	٤.٢	٤.٢
عجز الموازنة	٢٠	٧.٦	١	٦.١٣
نسبة الدين الخارجي	١٥٠	٦٧.٨٩	٣٥.١	٤١.٩

المصدر: البنك الدولي:

(http://databank.albankaldawli.org/data/home.aspx)،

(إيمان عبد الكاظم جبار، سحر عباس، تحليل سياسة التكييف الهيكلي في بلدان عربية مختارة مصر والمغرب، ٢٠٠٨، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، ص١٣٣)

(The cabinet information an decision support center, central bank of Egypt)

شكل رقم (٢)

شكل يوضح تراجع الدين العام المحلي في المدة من ٢٠١٠-٢٠٢٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

شكل رقم (٣)

شكل يوضح خفض معدل التضخم حتى عام ٢٠٢٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

شكل رقم (٤)

شكل يوضح خفض معدل التضخم حتى عام ٢٠٢٠

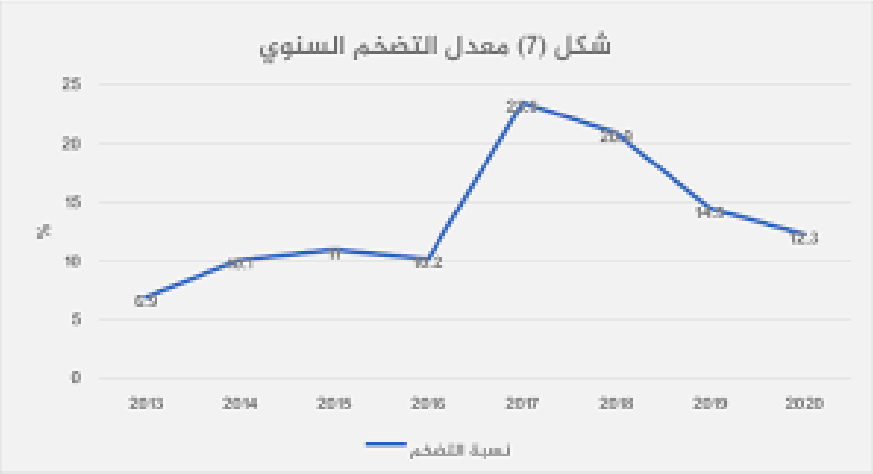

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

شكل رقم (٥)

شكل يوضح ارتفاع معدلات النمو منذ عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٨-٢٠١٩

المصدر: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ومما سبق يتضح أن:

برنامج الإصلاح الاقتصادي أدى إلى تحسن في المؤشرات الاقتصادية، ولكن هذا كان في خلال العشر سنوات الأولى فقط، ولكن بمجرد إصابة الاقتصاد بالأزمة المالية الدولية خلال الفترة (١٩٩٧-١٩٩٩) وأزمات داخلية مثل العملية الإرهابية في الاقصر وفضيحة نواب القروض، أدى هذا إلى تدهور المؤشرات مرة أخرى وهو ما قد يشير إلى أن السياسات المتبعة كانت سياسات غير قوية تحتاج إلى التقويم والتعديل فنحن نحتاج إلى إجراء تعديلات في هيكل الاقتصاد وليس مجرد تغيير بعض السياسات.

ثانياً: برنامج الإصلاح الاقتصادي الحالي:

١- الأوضاع الاقتصادية المتزامنة مع برنامج الإصلاح الاقتصادي:

نظراً لتراكم الاختلالات الاقتصادية في مصر خلال الفترة الماضية، والتي ترجع في الأساس لظروف سياسية بحتة، هذه الظروف منبعها قد يكون اقتصادي، حيث أدت المبالغة الكبيرة في تقييم سعر الصرف إلى العديد من المخاطر أهمها إضعاف القدرة التنافسية للدولة وتقليص الاحتياطيات الدولية، ومن ثم ضعف الإيرادات الناتجة عن نقص التصدير، حيث وجدنا الآن أن الواردات المصرية تفوق ثلاثة أضعاف الصادرات، ومن ثم يكون التدفق النقدي للخارج أكبر من التدفق النقدي للداخل، وذلك كله في ظل وجود نظام دعم لغير

مستحقيه، وتزايد حجم الدين العام، ولا يمكن أن نغفل الحقيقة التي نلمسها في الانخفاض الشديد في الاستثمارات الذى يرجع لضعف مناخ الأعمال، وانخفاض النقد الأجنبي نتيجة لانخفاض حصيلة الإيرادات لقناة السويس والسياحة على إثر أحداث ثورة يناير (٢٠١١)، إلى جانب الأسباب السابقة انخفض معدل النمو، وأصبح تدبير الموارد اللازمة لاستيراد القمح والزيت والسكر تمثل هماً ثقيلاً على الحكومة، وأصبحت الاستدانة هي الحل بعد أن ترك العمال مصانعهم واستهوتهم الإضرابات نظراً لارتفاع المستوى العام للأسعار، في ظل بقاء الأجور والمرتبات الحقيقية كما هي، كما أن البنوك المحلية وجدت من أذون الخزانة الطريق الأسهل للقيام بالاستثمار من خلال إقراض الحكومة لسد عجز الموازنة بفائدة مرتفعة تزيد عن(١٦%) سنوياً.

نظراً للأسباب السابقة لجأت مصر لصندوق النقد الدولي، طالبة منه المساعدة في تنفيذ البرنامج الوطني للتكيف والإصلاح، وذلك لضمان إعادة الاستقرار الاقتصادي لها من جديد.

يتضمن البرنامج الوطني حزمه من السياسات لتحقيق نمو قابل للاستمرار وهي:

١- تقوية السياسة النقدية لاحتواء التضخم الحادث.

٢- الاهتمام بالاحتياطيات النقدية ومحاولة إيصالها لمستوى آمن.

٣- محاولة ضبط أوضاع المالية العامة لضمان بقاء الدين العام عند مستوى نستطيع استيعابه على الأقل في المدى القصير.

٤- تغيير سعر الصرف الحالي لسعر صرف مرن لضمان تقليل التقييم المفرط للجنية المصري تدريجياً.

٥- العمل على زيادة حجم الصادرات وتنوعها ومحاولة تحسين مناخ الأعمال.

يحتاج هذا البرنامج لتمويل ضخم يبلغ حوالي (٣٥) مليار دولار أمريكي حيث أن نصفهم تقريباً يذهب لإعادة بناء الاحتياطيات، لذا طلبت مصر عقد اتفاق من نوع التسهيل الممتد (صندوق النقد الدولي، تقرير عن جمهورية مصر العربية، ٢٠١٦، ص١)

٢-برنامج الإصلاح الاقتصادي لمصر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي:

لقد أعلن صندوق النقد الدولي في ١١ أغسطس (٢٠١٦)، أنه توصل لاتفاق مع السلطات المصرية، حول منح مصر تسهيل الصندوق الممتد (EFF)، وذلك لفترة ثلاث سنوات، مما يتيح لمصر الحصول على (١٢) مليار دولار وهو ما يعادل (٤٢٢%) من حصة مصر، ويتم صرف شرائح هذا القرض على أساس نصف سنوي بالتوازي مع استكمال الأهداف التي اتفقوا عليها، وذلك في ظل فترة سداد تبلغ (١٠) سنوات.

٣-توقيت وقيم صرف شرائح القرض لمصر:

لقد حدد صندوق النقد الدولي مواعيد وقيم شرائح القرض الحالي لمصر وقسمها إلى (٦) شرائح، بداية بالشريحة الأولى والتي بلغت قيمتها حوالي (١.٢) مليار دولار، في ١١نوفمبر (٢٠١٦) م، وحتى الشريحة السادسة والاخيرة بقيمة (٢) مليار دولار التي تم صرفها في ١٥مارس (٢٠١٩) م.

جدول رقم (٢)
يوضح توقيت الشرائح قرض صندوق النقد الدولي

رقم الشريحة	قيمة الشريحة بالمليار(دولار)	موعد صرفها
الشريحة الأولى	١.٧٥	١١نوفمبر ٢٠١٦
الشريحة الثانية	١.٢٥	١٥ مارس ٢٠١٧
الشريحة الثالثة	٢	١١نوفمبر ٢٠١٧
الشريحة الرابعة	٢	١٥ مارس ٢٠١٨
الشريحة الخامسة	٢	١١نوفمبر ٢٠١٨
الشريحة السادسة	٢	١٥ مارس ٢٠١٩

المصدر: صندوق النقد الدولي

٤-الأهداف والسياسات التي تضمنها برنامج إصلاح اقتصادي المقدم من قبل صندوق النقد الدولي.

أ-الأهداف والسياسات قصيرة الأجل:

(١) يهدف البرنامج أن يصل العجز الكلى نحو ٣.٩% في عام.(2021 -2020)

(٢) يسعى لتحقيق نمو بمعدلات مرتفعة في الاستثمار المحلى والأجنبي والصادرات، يقود النمو في الفترة القادمة، بدلاً من الاعتماد على الاستهلاك الممول بالاستدانة كمحرك للنمو.

(٣) يشمل البرنامج تطبيق ضريبة القيمة المضافة، والتي تم تنفيذها بالفعل، ووضع نظام ضريبي جيد للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، ورفع كفاءة الإدارة الضريبية.

(٤) شملت الإصلاحات دعم الطاقة تدريجياً، على مدى (٣ – ٥) سنوات.

(٥) يعد الإنفاق الاجتماعي أحد المكونات الرئيسة للبرنامج، لذلك تعتزم الحكومة إنفاق ١% من الناتج المحلى الإجمالي.

ب-الأهداف والسياسات طويلة الأجل:

(١) تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستدامة، يستفيد منها المجتمع بمختلف فئاته.

(٢) العمل علي زيادة تنافسية الاقتصاد والاعتماد علي الإنتاج خاصة الصناعي ومن ثم زيادة التصدير وزيادة معدلات التشغيل من خلال إيجاد فرص عمل حقيقية وجديدة.

(٣) زيادة الاستثمارات في البنية الأساسية وفي الخدمات العامة الرئيسية المقدمة للمواطنين.

(٤) خفض الدين الحكومي إلي نحو ٨٠%من الناتج خلال خمس سنوات.

(٥) تحقيق النمو الاقتصادي بمعدل نمو يصل ٤% خلال العام (٢٠١٦-٢٠١٧) ليرتفع إلي حدود (٥%) و (٦%) علي المدي المتوسط، وهو من شأنه خفض معدلات البطالة إلي ١٠% في عام (٢٠١٨- ٢٠١٩) ثم تصل إلي (٦.٧%) في عام (٢٠٢٠-٢٠٢١)م.

(٦) تصحيح الاختلالات المالية والاختلالات في ميزان المدفوعات، وبالتالي استعادة الثقة المحلية والدولية في الاقتصاد المصري، وتحسين مستوي معيشة المواطنين. (تقرير وزارة المالية ٢٠١٦)

كما يتضمن برنامج الإصلاح الجديد في الأساس، الحفاظ على سعر صرف مرن، وتحسين تنافسية مصر الخارجية، وجذب الاستثمار الأجنبي، ومن ثم دعم الصادرات والسياحة المصرية، ومن ثم يتمكن البنك المركزي من تكوين الاحتياطيات الدولية، وزيادة القيمة المضافة التي من خلالها ستزداد الإيرادات الحكومية، وتقليص دعم الطاقة، وهذا ما لمسناه بالفعل في الوقت الحالي.

٥- أهم البنود التي تم تنفيذها من البرنامج:

ولقد نفذت الحكومة المصرية البنود الرئيسة من البرنامج بالفعل، ففي ٣ نوفمبر أعلن البنك المركزي عن تحرير سعر الصرف، وفى نفس اليوم أعلنت رسمياً تخفيض دعم الطاقة من خلال رفع أسعار المواد البترولية، حيث اشترط الصندوق تنفيذ هذه الشروط قبل الحصول على الدفعة الأولى من القرض:

(أ) **التعويم للجنية المصري :**لقد كان هناك خلاف بين صندوق النقد الدولي ومصر حول تحديد قيمة الجنية مقابل الدولار، حيث كانت بعثة الصندوق ترى أن سعر الجنية مقابل الدولار هو(١١.٦٠) جنية بينما كانت ترى الحكومة أنه لا يتجاوز(١٠.٦٠) جنية، لذا قاما الطرفان بدراسة سيناريو التعويم وكيفية تطبيقه، ما إذا كان سيتم تطبيقه دفعه واحدة أم تدريجياً(صحيفة المصري اليوم،٢٠١٦/١٢/٤) حيث كان وضع الاقتصاد المصري الخارجي لا يستطيع الاستمرار في ظل نظام الصرف السابق، وذلك بسبب النقص الشديد في العملة

الأجنبية(الدولار)، مما أدى بطبيعة الحال الى خفض النمو، حيث أنه أدى لضعف القدرة التنافسية لمصر في مقابل دول العالم إلى جانب خسارة قدر كبير من الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي ، لذا قرار التعويم واتباع سعر الصرف المرن جاء فى وقته، حيث أنه من المفترض أن يحسن تنافسية مصر الخارجية، ويدعم الصادرات والسياحة ويجذب الاستثمار الأجنبي، مما يؤدى ذلك إلى تحسين النمو ومن ثم الوضع الاقتصادي.(**صندوق النقد الدولي)**

(ب) **ضريبه القيمة المضافة** :لقد قام مجلس النواب المصري بإقرار قانون ضريبة القيمة المضافة في أغسطس الماضي عند(١٣%)، على أن يتم زيادتها في العام التالي(٢٠١٧- ٢٠١٨) إلى (١٤%)، وكانت تستهدف مصر عند بداية تنفيذها حصيلة ضريبيه حوالى (٢٠) مليار جنية، حيث تستهدف مصر في ذلك العام زيادة حصيلتها من ضريبة القيمة المضافة بين(٧ – ٨ مليارات جنية).(بوابة العين الإخبارية، ٢٠١٧/٣/٢٨)، حيث يستهدف تطبيق هذه الضريبة توسيع القاعدة الضريبية من خلال اخضاع جميع الخدمات والسلع لهذه الضريبة، وذلك باستثناء السلع التي تمثل الاحتياجات الأساسية للمواطنين ومن ثم حقق إيرادات إضافية للدولة، تتراوح بين (٣- ٤%) من الناتج المحلى الإجمالي (تقرير وزارة المالية المصرية، ٢٠١٦).

جدول رقم (٣)

يوضح بعض المؤشرات الاقتصادية وهي التضخم والبطالة ونمو الناتج المحلى الإجمالي

السنة	نمو الناتج المحلى الإجمالي	البطالة من أجمالي العاملين	التضخم بأسعار المستهلكين
٢٠١١	1.81%	12.00%	10.05%
٢٠١٢	2.19%	12.70%	7.11%
٢٠١٣	2.10%	13.2 %	9.42%
٢٠١٤	2.22%	13.2%	11.5%
٢٠١٥	4.2%	12.8%	10.35%
٢٠١٦	4.3%	12.4%	23.5%

المصدر (البنك الدولي، http://databank.albankaldawli.org/data/home.aspx)
(http://www.cbe.org.eg/ar/MonetaryPolicy/_layouts/xlviewer.aspx?id=/ar/MonetaryPolicy/(nflationDL/CPI_Excel%20March%202017.xlsx&DefaultItemOpen=1)

من خلال الجدول السابق يتضح أن:

١- ارتفاع مستمر في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي في مصر، وخاصة في يوليو- ديسمبر٢٠١٥م مما يدل على النشاط الاقتصادي في هذه الفترة ويرجع ذلك إلى خطة الدولة في مشروعات البنية التحتية، وضخ التمويلات من قبل القطاع المصرفي في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وزيادة حجم الاستثمارات في هذه الفترة، والذي أدى لحفز النمو وتوقع استدامته المصحوبة بخلق فرص عمل ومن ثم خفض البطالة.

٢- اما بالنسبة للتضخم فنجد أنه يستمر في الزيادة وهذا انعكاس طبيعي للسياسات التي اتبعتها مصر في هذه الفترة.

شكل رقم (٦)

شكل معدلات البطالة في مصر في المدة من ٢٠١٠ الى ٢٠١٩

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء(https://www.capmas.gov.eg/)

٦-أهم المؤشرات والنتائج الأولية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الحالي:

(أ) بلغ عجز الموازنة العامة من يوليو حتى مارس (٩.٤%) من الناتج المحلى الإجمالي في العام الحالي، حيث انخفض العجز الأولي للموازنة العامة للدولة خلال الفترة (يوليو – ديسمبر) من العام المالي (٢٠١٦ – ٢٠١٧) إلى (١.١%) مقارنة ب(٢.١%) خلال نفس الفترة (تقرير وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري)

(ب) ارتفع رصيد الاحتياطي الأجنبي ليصل إلى (٢٨.٥٢) مليار دولار في مارس (٢٠١٧)، مقارنة (٢٣.٠٥) مليار دولار في نوفمبر (٢٠١٦) (تقرير البنك المركزي المصري ٢٠١٧)

المصدر:

(http://www.cbe.org.eg/ar/MonetaryPolicy/_layouts/xlviewer.aspx?id=/ar/MonetaryPolicy/nflationDL/CPI_Excel%20March%202017.xlsx&DefaultItemOpen=1)

(ج)شهدت مؤشرات البورصة المصرية مؤخراً ارتفاعات كبيرة وصلت إلى نحو (٥٥%) في ظل زيادة كبيرة في حجم التعاملات وفي مشتريات المستثمرين الأجانب.

(د) شهدت الفترة (اكتوبر- ديسمبر) عام (٢٠١٦) زيادة في إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر بمعدل (٢٤.٧%)، لتسجل نحو (٤) مليار دولار مقابل نحو (٣.٢) مليار دولار خلال الفترة المناظرة.

(المصدر:

http://www.youm7.com/Tags/Index?id=239841&tag=%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-)

(ه) زيادة الاستثمارات الأجنبية في أذون وسندات الخزانة المصرية، وزيادة موارد الجهاز المصرفي بالعملة الأجنبية لتبلغ ٧.٥مليار دولار منذ تحرير سعر الصرف.

٧-موقف كلا من ميزان المدفوعات والميزان التجاري:

بلغ العجز في الميزان التجاري خلال الفترة يوليو(٢٠١٤) مارس (٢٠١٥) إلي (٢٩.٦) مليار دولار، ليبلغ حجم الصادرات (١٦.٩) مليار دولار، والواردات(٤٦.٤) مليار دولار، (تقرير وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، يوليو٢٠١٥)، كما شهدت الصادرات المصرية طفرة كبيرة في شهر نوفمبر، لترتفع لأكثر من (٥٠%)، في حين انخفضت

الواردات خلال نفس الشهر بنحو (٢٥%)، وبذلك يمثل برنامج الإصلاح الاقتصادي للحكومة المصرية نقطة انطلاق لمرحلة جديدة من النمو الاقتصادي الشامل، (تقرير وزارة المالية،٢٠١٦) تراجع العجز التجاري بنحو ملياري دولار، أو بمعدل (١٠.١%) خلال الفترة من يوليو وديسمبر (٢٠١٦)، وذلك كمحصلة لتصاعد حصيلة الصادرات بمعدل (١٤.٤%) وتراجع الواردات بمعدل (٢.٣%) خلال نفس الفترة، حقق ميزان المدفوعات في شهر يوليو ديسمبر (٢٠١٦) فائضاً كلياً بلغ (٧) مليار دولار، تحققت (٧٣%) تقريباً خلال الفترة التي شهدت تحرير سعر الصرف (البنك المركزي، مارس ٢٠١٧)

٨-موقف تحويلات العاملين بالخارج:

ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل (١١.٩%)، وذلك بعد تحرير سعر الصرف، الذي ساهم في انتعاشها خلال الفترة من اكتوبر وحتى ديسمبر، لتسجل (٤.٦) مليار دولار في الربع الثاني من العام المالي الحالي مقابل ٤.١ مليار دولار في نفس الفترة من العام المالي السابق (اليوم السابع، مارس ٢٠١٧)

٩-مؤشرات تحسن الاقتصاد بعد التعويم:

أ- زيادة معدلات تحويلات العاملين بالخارج بمعدل (١١.٩%)

ب- زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة بمعدل (٢٤%)

ج- تراجع عجز الميزان التجاري بنسبة (٣.٧%)

جدول رقم (٤)

يوضح توزيع الصادرات المصرية في الفترة (٢٠١٥-٢٠١٧)

الدول	صادرات ٢٠١٦/٢٠١٧ بالمليون دولار	صادرات ٢٠١٥ – ٢٠١٦ بالمليون دولار
الإتحاد الأوروبي	1554.0	1615.7
الولايات المتحدة الأمريكية	477.8	423.5
الدول العربية	1654	1307.7
إجمالي الصادرات	5261.4	4731.1

المصدر:

(:http://www.youm7.com/Tags/Index?id=239841&tag=%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%8A%)D9%84%D8%A7%D8%AA-)

شكل رقم (٧)

رسم بياني يوضح قيمة صادرات مصر لأكبر ٥ دول
خلال الفترة من يناير - مايو ٢٠١٧ ومقارنتها بذات الفترة من العام ٢٠١٦

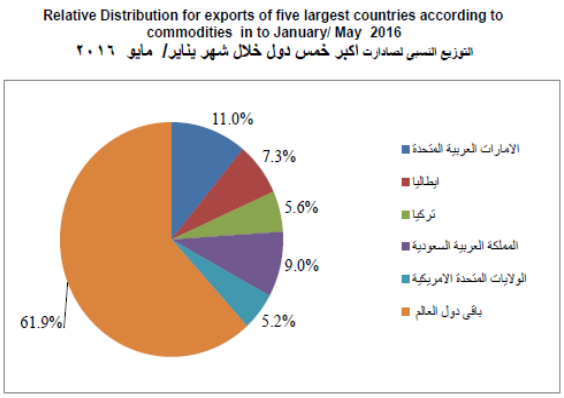

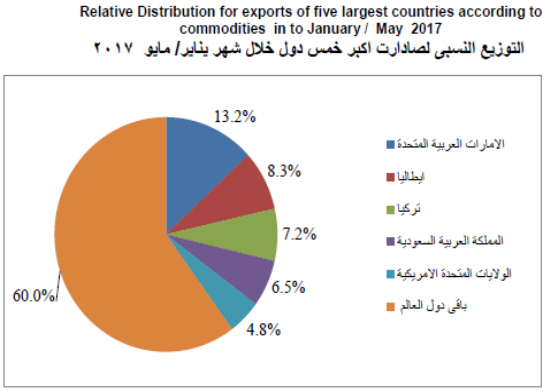

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء(https://www.capmas.gov.eg/)

جدول رقم (٥)
الجدول يوضح توزيع الواردات المصرية بالمليون دولار
في الفترة (٢٠١٥-٢٠١٧)

الدول	واردات ٢٠١٦ – ٢٠١٧	واردات ٢٠١٥ -٢٠١٦
الاتحاد الأوروبي	3982.6	4329
الولايات المتحدة الأمريكية	863.6	562
الدول العربية	2678.3	2918.3
إجمالي الواردات	13932.1	14742.6

المصدر:

(http://www.youm7.com/Tags/Index?id=239841&tag=%D8%AA%D)8%AD%D9%88%)D9%8A%)D9%84%D8%A7%D8%AA-

من الجدولين (٤)، (٥) يتضح أنه من خلال الإجراءات التي اتخذتها الحكومة مصر وأهمها التعويم لسعر الصرف نجد تحسن ملحوظ في حجم الصادرات، حيث أنها زادت بحوالي (٥٣٠.٣) مليون دولار وكذلك بالنسبة للواردات حيث أنها انخفضت عن العام الماضي.

شكل رقم (٨)

جدول يوضح تطور قيمة الصادرات والواردات مصر والميزان التجاري لمصر في الفترة من ٢٠٠٤م الى ٢٠٢٠م

Foreign Trade **التجارة الخارجية**

التجارة الخارجية (2004-2020)

Foreign Trade (2004 - 2020)

Value : Mil. L.E القيمة : بالمليون جنيه

السنة Year	الصادرات (1) Exports (1)	الواردات Imports	الميزان التجارى Trade Balance
2004	47 678	79 716	-32 038
2005	61 625	114 688	-53 063
2006	78 864	118 376	-39 512
2007	91 256	152 586	-61 330
2008	143 086	287 724	-144 638
2009	134 585	249 895	-115 310
2010	154 850	300 648	-145 798
2011	188 350	371 483	-183 133
2012	186 769	441 951	-255 182
2013	199 874	455 998	-256 124
2014	195 606	523 471	-327 865
2015	168 077	568 963	-400 886
2016	230 319	708 289	-477 970
2017	469 998	1 187 063	-717 065
2018	523 834	1 464 816	-940 982
2019	517 017	1 294 433	-777 416
2020	446 055	1 105 403	-659 348

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.
https://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=5035

١٠-تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي في ضوء رؤية مصر (٢٠٣٠) ومدى تطبيقها ومدى نجاحها:

بانتهاء المراجعة الخامسة والأخيرة بين خبراء صندوق النقد الدولي والحكومة المصرية، في مايو (٢٠١٩) تكون مصر قد انتهت من تنفيذ الاتفاق مع الصندوق في إطار تسهيل المساندة والذي استغرق تنفيذه الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩)، وقامت الحكومة المصرية في سياق هذه السياسة، بتنفيذ برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي اعتمد على أربعة محاور أساسية:

شكل رقم (٩)

يوضح المراجعة الرابعة وقبل والأخيرة بين خبراء صندوق النقد الدولي والحكومة المصرية

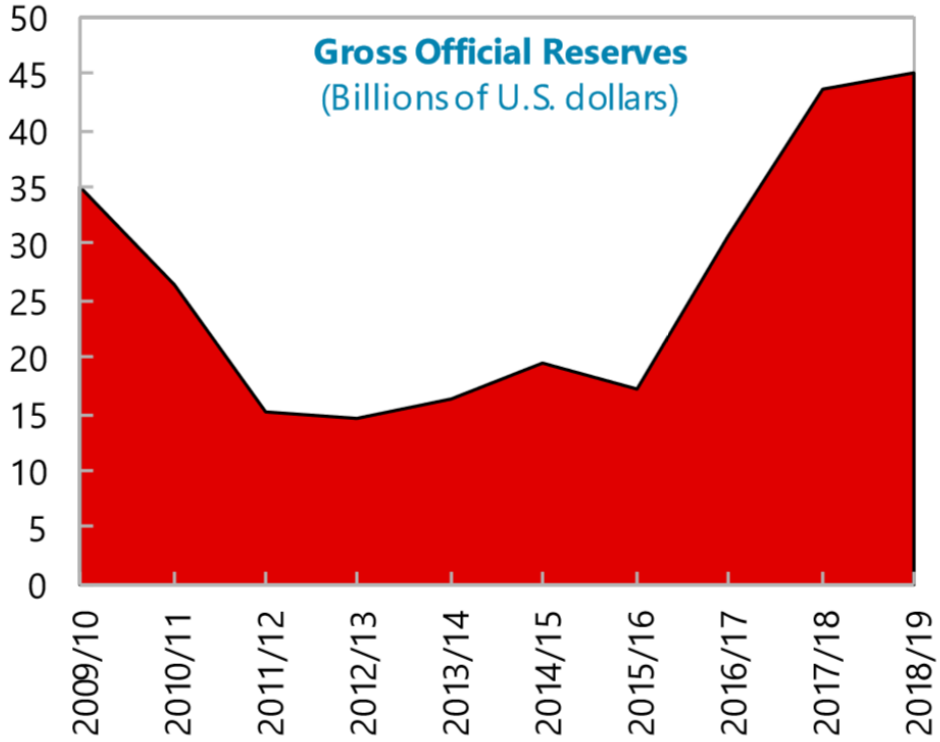

المصدر: https://economyplusme.com/7867/

أ- المحور الأول:

إصلاح الخلل في الحساب الجاري لميزان المدفوعات عن طريق تعديل سعر الصرف واعتماد سعر صرف مرن يكفل إلغاء التقييم المفرط للجنيه المصري، وذلك باعتبار أن سعر الصرف الجنيه المصري مغالى فيه بشكل كبير، وهو ما يؤدي إلى ضياع القدرة التنافسية للاقتصاد القومي، ويشجع على المزيد من الاستيراد، وبالتالي تفاقم مشكلات الميزان التجاري، وإعادة بناء الاحتياطيات الدولية، والغاء القيود على المعاملات الجارية، بغرض توفير أمان من الصدمات الخارجية، وينطبق القول نفسه على سعر الفائدة الذي يجب أن يعكس الندرة النسبية لرأس المال، والعمل على احتواء التضخم بتشديد السياسة النقدية حيث يمكن تحفيز المدخرات وتشجيع الاستثمار المنتج، وذلك من خلال أدوات السياسة النقدية والانتمائية والمالية، بهدف استعادة التوازن الاقتصادي على المستوى الكلى

ب- المحور الثاني:

تثبيت أوضاع الاقتصاد، أي تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة عن طريق إعادة النظر في سياسات الإنفاق العام.

شكل رقم (١٠)

شكل يوضح تراكم الاحتياطي بالدولار في المدة من عام ٢٠١١٦ الى عام ٢٠١٩

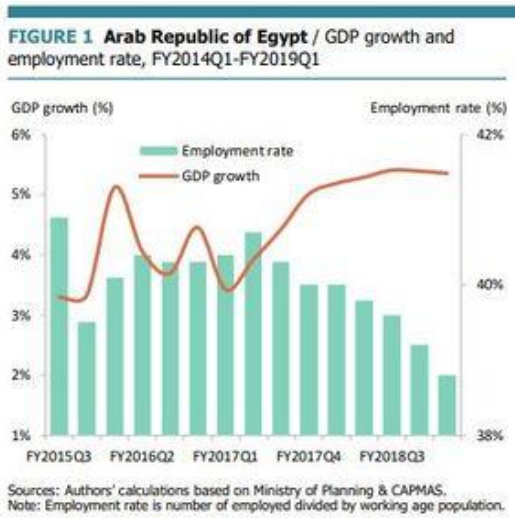

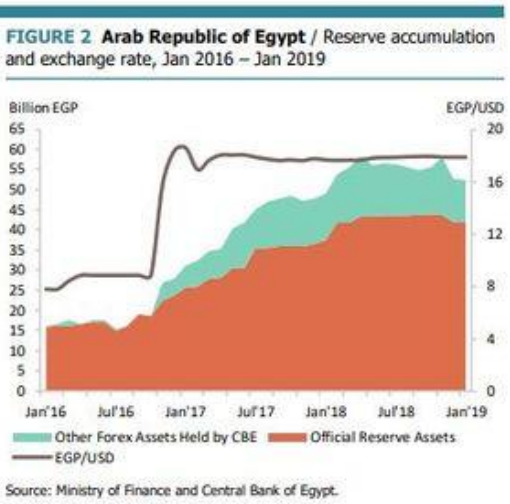

المصدر: https://www.marefa.org

ج- المحور الثالث:

إعادة التوازن الداخلي في إطار سياسة الإصلاح الهيكلي مع البنك الدولي والتي تعتمد على إصلاحات هيكلية الدعم والنمو الاحتوائي، وتهدف إلى تعظيم قدرات الاقتصاد وتتم عبر التأثير في القرارات الخاصة بالإنتاج والتوزيع والتجارة وتحرير الأسعار، حيث تترك في معظمها لتحدد وفقاً لآلية السوق دون تدخل، وذلك بهدف تحسين تخصيص الموارد وتشجيع الاستثمارات الخاصة.

د- المحور الرابع:

علاج الآثار السلبية لهذه السياسة على الدخول الحقيقية للفئات الفقيرة، بتقوية شبكات الأمان الاجتماعي وتعزيز المؤسسات الأخرى للتخفيف من وطأة هذه الإجراءات على الفئات المتضررة من هذه السياسة، حيث تم التوسع في برامج تكافل وكرامة والأسر المعيلة والإسكان البديل وغيرها. (سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، سياسات الإصلاح الاقتصادي واثارها على هيكل تجارة مصر الخارجية، ٢٠٢٠، معهد التخطيط القومي، ص ٦٥-٦٦)

وعند مقارنة برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري الذي طبق في التسعينات مع البرنامج المطبق حاليا نجد أن:

١- تم رفع الدعم على الوقود في البرنامج الماضي والحالي.

٢- حدوث تضخم بعد تطبيق البرنامج الماضي والحالي، وقيام الحكومة باتخاذ حزمة من السياسات لخفض نسبة التضخم.

٣- في برنامج التسعينات تم فرض ضريبة على المبيعات، والبرنامج الحالي تم فرض ضريبة القيمة المضافة.

٤- تراجع وتدهور في المؤشرات الاقتصادية لبرنامج التسعينات بعد السنوات الأولي من البرنامج بسبب الأزمات التي مرت بها مصر، في هذا الوقت مثل أزمة قروض النواب، العملية الإرهابية في الاقصر.

٥- بالنسبة لمؤشرات البرنامج الحالي نتوقع أن تظل في تحسن مستمر، وذلك بسبب زيادة الصادرات وتحويلات العاملين في الخارج في الوقت الذي انخفضت فيه الواردات، والذي انعكس على حدوث فائض في ميزان المدفوعات على المدى الطويل.

برامج صندوق النقد الدولي قد يكون لها بعض التأثير الإيجابي ولكنها في الغالب تكون ذات تأثير سلبى على البلدان وخاصة النامية منها والبلدان التي لا تستطيع الاستفادة من تلك القروض مثل ما حدث مع اليونان والأردن وقد تكون ناجحة مثل ما حدث في البرازيل حيث تم انتهاج سياسات ناجحة مثل سياسة التقشف التي مكنتها من تخطى أزمتها، وفى مصر كان قرض التسعينات له تأثير إيجابي في البداية ولكن هذا التحسن لم يستمر بسبب ضعف الاقتصاد المصري، وعدم تحمله للأزمات سواء الداخلية أو الخارجية، أما نتيجة القرض الحالي فيتبين أن هناك تحسن في المؤشرات الاقتصادية الأولية ولكن على الحكومة المصرية أن تعمل على تخطى أخطاء القرض السابق حتى لا تسوء المؤشرات مرة أخرى والعمل على انتهاج سياسات تمكنها من استدامة التنمية في ضوء رؤيتها (٢٠٣٠) حتى ينهض الاقتصاد وتستطيع سداد تلك القروض.

١١-الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي:

أ- الأبعاد الاقتصادية

(١) **انخفاض معدل النمو:** من نتائج سياسات التكيف الهيكلي في العديد من البلدان انخفاض معدلات النمو فمثلاً سجلت في معظم الأحيان معدلات سالبة بالنسبة للدخل الفردي خلال فترة البرنامج حيث نجد الدخل الفردي الفعلي في دول إفريقيا في (١٩٨٨) أقل من (٦%) بالنسبة لما كان عليه في (١٩٨٠) بعد تطبيق البرنامج.

(٢) **تخفيض قيمة العملة:** إن التخفيض في قيمة العملة المقترن بإلغاء دعم الاستهلاك والرقابة علي الأسعار يؤدي إلي ارتفاع متسارع للأسعار للوصول إلي المستوي العالمي في الوقت الذي تجمدت فيه القوة الشرائية بهدف تحديد الطلب وتفادي الضغوط التضخمية، وقد يحدث أن يؤدي التخفيض في قيمة العملة إلي نوع من عرض الدولار كعملة محلية بشكل غير رسمي كما حدث في بعض بلدان اوروبا الشرقية بحيث تباع المنتجات التي يكثر عليه الطلب بالدولار في محلات مخصصة لمن يملكون الدولار وهذه الظاهرة تجعل الرقابة علي السياسة النقدية يصعب التحكم فيها من قبل السلطات المحلية.

(٣) **ارتفاع نسبة البطالة** :إن اقتراحات الصندوق بتسريح العمال والموظفين سواء في القطاع الخاص أو العام تزيد من خطورة الوضع في البلدان النامية التي تعاني من سوء استخدام الأيد العاملة، فمثلاً بالنسبة لقارة إفريقيا فإن اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة أقرت زيادة البطالة من (٧.٩) مليون في (١٩٨٠) إلى (٢) مليون في (١٩٨٥) أي حوالي (٤٠%) من القوة العاملة.

(٤) **الاختناق المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة** :يؤدي التضييق في سياسة الاقراض في إطار برنامج التكيف الهيكلي إلى شل حركة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لا تملك القدرة المالية الكافية لخوض غمار المنافسة مع فروع الشركات متعددة الجنسيات وهو ما يؤدي إلى امتصاص وتدهور تلك الشركات الوطنية والصغيرة من قبل الشركات الكبيرة.

شكل رقم (١١)
يوضح مؤشرات الاقتصاد المصري في الفترة من ٢٠٠٩ الى ٢٠٢٢

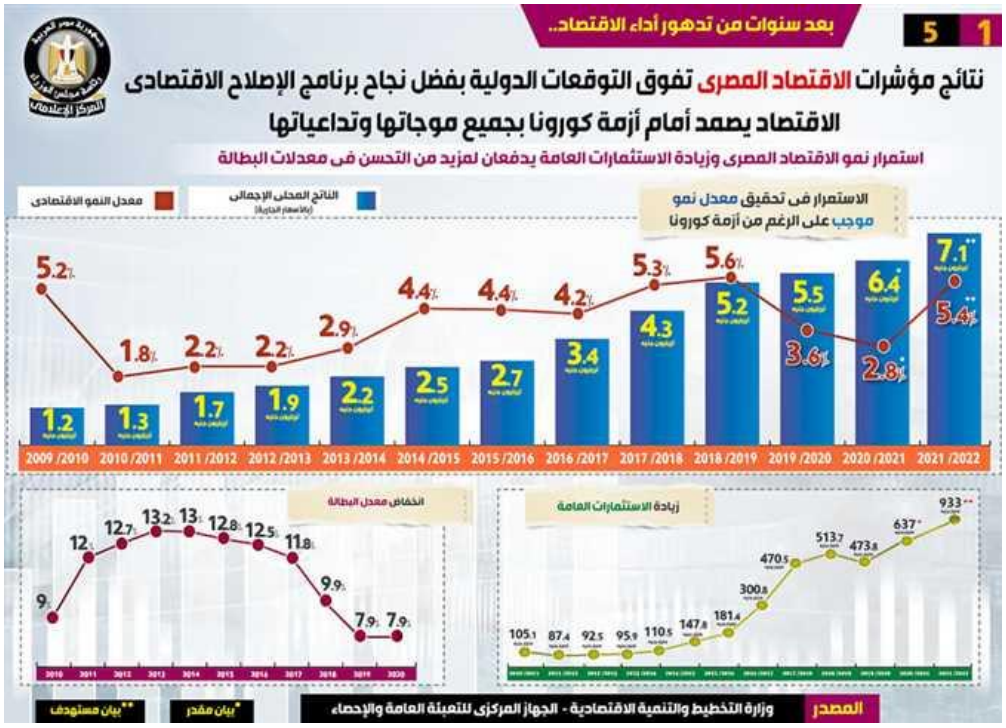

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ب- **الابعاد الاجتماعية:**

تتمثل الآثار الأساسية الناجمة بشكل مباشر عن سياسات التكيف الهيكلي في عدة مظاهر منها الفقر وسوء توزيع الدخل والبطالة بأشكالها المتعددة.

(١) آثار سياسات التكيف الهيكلي على العمالة:

إن برامج التكيف الهيكلي تضنت تدابير تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر علي سوق العمل كالخصخصة مثلاً وما ترتب عليه من غلق مؤسسات بأكملها، وتصفيتها وتسريح عمالها وكذلك ما ترتب عن بعض السياسات الإصلاحية لسياسية تخفيض قيمة النقد من انخفاض الواردات من المواد الأولية والسلع الوسيطة والاستثمارية وبالتالي انخفاض حجم الاستثمار وتعطل الانتاج وما لذلك من آثار بالغة علي حجم العمالة، ففي مصر تشير التقديرات الرسمية لجهاز التعبئة العامة والإحصاء إلي أن السنتين التاليتين لتطبيق برنامج التكيف الهيكلي قد شهد انخفاضاً مطلقاً في عدد المشتغلين كما أن معدلات البطالة ارتفعت بين (١٩٩٠-١٩٩٥) من حوالي(٨%) إلي(٥.١١%)

(٢) آثار برامج التكييف على الدخل الحقيقي وإعادة التوازن.

لقد ساهم ارتفاع تكاليف المعيشة بشكل بارز في تدهور مستوي أصحاب الدخول الثابتة ومحدودي الدخل خاصة فالدخول الاسمية بقيت ثابتة أو تغيرت بمعدلات أقل من معدل التغير في الأسعار مما انعكس سلباً علي الدخول الحقيقية لهذه الفئة، ففي مصر انخفضت الأجور الحقيقية في ميزانية الدولة بحوالي ٥.٦%عامي (١٩٩١-١٩٩٢) ثم تحسنت نوعاً ما في السنوات التالية أي عامي (١٩٩٢-١٩٩٣) إلا أن ذلك لم يلبث طويلاً حيث تراجع نمو الأجور الحقيقية عرف أدني مستوي له عام(١٩٩٤-١٩٩٥) كما أن أجر العامل خلال فترة الإصلاحات قد انخفض في جميع القطاعات بنسبة(٦.١١%) في القطاع الخاص وبنسبة(٥.١١%) في القطاع الحكومي، كما ساهمت معدلات التضخم المرتفعة في تدهور الأجور الحقيقية للعمالة الزراعية بشكل كبير حيث انخفضت بنسبة(٢٩%) خلال فترة تنفيذ الإصلاح الاقتصادي.

(٣) آثار برامج التكيف على الفقراء.

بشكل عام ونتيجة للانعكاسات الاجتماعية السلبية لبرامج التكيف الهيكلي على فئات كبيرة من المجتمع، وخاصة فئة محدودي الدخل في المجتمعات التي كانت محل تطبيق هذه البرامج فإن حلقة الفقر قد ازدادت اتساعاً، ففي دراسة عن المغرب أشارت إلى أن نسبة الفقراء في ريف المغرب قد بلغت (٥٠%) خلال فترة الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، كذلك الحال في تونس حيث عرفت المناطق الحضرية داخل المدن الكبري بتزايد نسبة الفقراء خلال فترة الإصلاح الاقتصادي (محمد المغربي،٢٠١٠)

كما أدت السياسات الانكماشية التي تضمنتها سياسات التكيف الهيكلي والمتمثلة في تخفيض القيمة الحقيقية للأجور وتخفيض إلغاء الدعم على بعض السلع والخدمات الحكومية وفرض ضرائب أو زيادة الرسوم على هذه الخدمات إضافة إلى تخفيض قيمة العملة بما يستتبعه ذلك من ارتفاع أسعار السلع المستوردة أو المشتملة على مدخلات مستوردة وكذلك فرض

الضرائب غير المباشرة تسهم كل ذلك السياسات بصورة مباشرة في زيادة الفقر. (منار رشوان، ٢٠٠٣)

(٤) آثار برامج التكيف الهيكلي على الخدمات التعليمية:

منذ مدة طويلة والدول العربية تتولي التكفل بالخدمات التعليمية بالمجان أو برسوم رمزية ورغم ذلك بقيت هذه الخدمات قاصرة ودون المستوي المرغوبة لأسباب عدة:

ضخامة تكاليف التعليم من جهة والنقص الملحوظ في الموازنة المالية المحلية المخصصة لتوفير هذه الخدمة بالقياس إلى حجم الطلب عليها الناتج من النمو الديمغرافي المتزايد باستمرار، ويؤثر الإصلاح الاقتصادي المدعم من قبل الصندوق في هذا النوع من الخدمات من خلال عدة قنوات أهمها التأثير في دعم مكونات الإنفاق العام المخصص لهذه الخدمة.

النتائج:

١- تنتهج الحكومة المصرية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وضمن رؤيتها للتنمية المستدامة حتى ٢٠٣٠ خطة اصلاح اقتصادي طموحه تهدف الى تنمية وتطوير جميع مناحي الاقتصاد الوطني للنهوض بالدولة المصرية.

٢- حققت خطط الإصلاح الاقتصادي التي تنتهجها الحكومة المصرية حتى الان المرجو منها طبقا للمخطط والمحدد وما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي وضمن وضن رؤيتها للتنمية المستدامة حتى ٢٠٣٠.
٣- أسهمت سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تنتهجها الحكومة المصرية ضمن رؤيتها للتنمية المستدامة حتى ٢٠٣٠ في اصلاح جزئي في منظومة الاقتصاد المصري وأصبح له مردود على الطبقات التي سبق وهمشت من قبل الحكومات السابقة من إسكان اجتماعي واسكان بديل وما الى غير ذلك.
٤- حدث تطور إيجابي في كل من موقف ميزان المدفوعات والميزان التجاري في المدة من ٢٠١٣ الى ٢٠١٩.
٥- يعد تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي في ضوء رؤية مصر (٢٠٣٠) تقييم إيجابي لصالح السياسات التي تنتهجها الحكومة المصرية للإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وضمن رؤيتها للتنمية المستدامة حتى ٢٠٣٠ وتعد من السياسات الناجحة في تاريخ الحكومات المصرية.
٦- برامج صندوق النقد الدولي تفرض إجراءات صارمه على الاقتصاد المصري ولها تأثير سلبي على بعض المؤشرات الاقتصادية مثل التضخم ومستوي المعيشة.
٧- برامج صندوق النقد الدولي تحقق في الأجل القصير إصلاح اقتصادي، ولكن في الأجل الطويل تؤدي إلى ارتفاع المديونية الخارجية.
٨- سياسات صندوق النقد الدولي قد تؤدى الى تعميق الأزمة الاقتصادية في بعض الدول التي لا تلتزم بالإجراءات الإصلاحية في اقتصادها.
٩- استخدام الدول للقروض في تمويل القطاعات الخدمية غير الإنتاجية من أهم أسباب عدم قدرتها على تحقيق الاستفادة الكاملة من القروض.
١٠- عدم الاستخدام الأمثل لقروض صندوق النقد الدولي يؤدى الى الدخول في حلقة مفرغة من الديون.
١١- تتضمن اشتراطات صندوق النقد الدولي خفض الإنفاق الحكومي والدعم وزيادة الضرائب.
١٢- نجاح سياسات التقشف التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول المقترضة تتوقف على مدي قابليتها للتنفيذ من الشعب والحكومة مثل ما حدث في كل من البرازيل واليونان.
١٣- يجب استخدام القروض في عمل التنمية المستدامة بدلاً من التركيز على خفض الانفاق العام كما حدث في اليونان مما تسبب في الركود وزيادة أعباءها .

التوصيات:

١- الاستمرار في الالتزام بالسياسات التي تنتهجها الحكومة المصرية ضمن رؤيتها للتنمية المستدامة حتى ٢٠٣٠حتى تحقق النتائج المرجوة منها من تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني.
٢- ينبغي على الدول مطالبة صندوق النقد الدولي بقروض طويلة الأجل تمكنهم من إقامة مشروعات تنموية بدلاً من القروض قصيرة الأجل التي غالبا تستخدم في تمويل فوائد الديون.
٣- ينبغي على الدول مطالبة الصندوق بتسهيل اشتراطاته.
٤- علي الدول المقترضة أن تصدر قوانين الاستثمار تتضمن حوافز وضمانات للمشروعات لتشجيع الاستثمار والمستثمرين وخاصة الأجانب.
٥- يجب على الصندوق مراعاة الطبقات الفقيرة عند وضع شروطه والتي تتمثل في زيادة الضرائب وإلغاء الدعم وانخفاض الإنفاق الحكومي.
٦- يجب على الدول استخدام القروض استخدام أمثل حتى يتم سداد القرض من عوائد المشروعات الاستثمارية.
٧- عمل خطة لجذب الاستثمارات الأجنبية عن طريق خريطة استثمارية، تشمل المزايا النسبية لكل منطقة جغرافية، مما يعطي الصادرات المصرية قيمة كبيرة تسهم في دعم النمو للناتج المحلي الإجمالي ومن ثم خلق فرص عمل.
٨- يجب أن تعمل الحكومة المصرية على تشجيع معدلات النمو، وتخفيض عجز الموازنة العامة والدين الحكومي وخلق فرص عمل، وتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية أثناء عملية الإصلاح وزيادة الإيرادات وترشيد الإنفاق ووضع أولوية الاستثمار في البنية التحتية ورفع كفاءة سوق النقد وخفض التضخم.

المراجع:

المراجع العربية:

١- احمد الدرويش، اخرون، معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، صندوق النقد الولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ٢٠١٥، ص ١- ٦٥.
٢- أسامة محمد إبراهيم محمد، صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التموي،كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٨.
٣- أسماء محمد عباس، أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على قيمة المواطنة في المجتمع المصري دارسة ميدانية بمحافظة الإسكندرية، جامعة الفيوم، مجلة كلية الآداب للإنسانيات والعلوم الاجتماعية، مجلد ٢١، العدد٢، ٢٠٢٠.
٤- تقرير ودراسة نشرها مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية حول التجربة البرازيلية، ٢٤ أبريل ٢٠١٣.
٥- حسين صالح، سياسات الإصلاح الاقتصادي وآثارها على هيكل تجارة مصر الخارجية، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (٣١٩)، ٢٠٢٠.
٦- راضيه اسمهان خزاز، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية الشرية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية العلوم والاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير، جامعة سطيف١، الجزائر. ٢٠١٢.
٧- ريم الجوجرى، الاصلاح الاقتصادي ورؤية مصر ٢٠٣٠، مجلة رؤي مصرية، مركز الاهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، عدد ٥٤، يوليو ٢٠١٩ .
٨- سفيان العيسة، الاقتصاد السياسي للإصلاح في مصر (فهم دور المؤسسات)، اكتوبر٢٠٠٧.
٩- سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، سياسات الإصلاح الاقتصادي واثارها على هيكل تجارة مصر الخارجية، ٢٠٢٠، معهد التخطيط القومي، رقم (٣١٩) سلسلة علمية محكمة.
١٠- صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي صندوق النقد الدولي،٢٠١١.
١١- عبد الباسط عبد المعطي، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر، منتدى العالم الثالث، دار ميريت للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٣٧.
١٢- عطا الله أبو سيف أبادير، سياسة معدل الصف والاستقرار في مصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الاعمال،٢٠١١، ص١١- ٤٧.
١٣- عطا الله أبو سيف، رشا حسن فهمي، تحرير سوق الصرف الأجنبي وانعكاساته على برنامج الاصلاح الاقتصادي في مصر،جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الاعمال، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد ٣٣، العدد ٣، ٢٠١٩، ص ١٣٩- ١٥٩.
١٤- عطا الله أبو سيف، رشا حسن فهمي، مروه عاصم، السياسة النقدية والاصلاح الاقتصادي في مصر،جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الاعمال، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد٣٥، العدد ١، ٢٠٢١، ص١٠٣- ١٤١.
١٥- غازي عبد الرازق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط ٣، عمان، ص ٩١، ٢٠٠٦.

١٦- محمد أبو العيون، تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية والتوجهات المستقبلية، صندوق النقد العربي، ٢٠٠٤، ص٢.
١٧- محمد ساحل، محمد طالبي، التجربة السعودية الحديثة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة تحليلية تقيميه، جامعة محمد خضير، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ٥، العدد ٨، ٢٠٠٨، ص١١- ٢٩.
١٨- محمد عبد العظيم طلب، الإصلاح الاقتصادي من عمومية الرؤية الدولية إلى خصوصية الحالة المصرية، جامعة أسيوط، مركز دراسات المستقبل، مجلة دراسات مستقبلية، المجلد ٨، العدد ١١، يناير ٢٠٠٦، ص ٩-٥٣.
١٩- محمد عبد الله المغربي، تقرير عن سياسات التكييف الهيكلي والتصحيح الاقتصادي، ٢٠١٠.
٢٠- محمد عبدالحميد محمد، أثر الانضمام إلي منظمة لتجارة العالمية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهيكل توزيعه داخل المملكة العربية السعودية الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد٢١، ٢٠١٤، العدد ٦٦، ص ٢٥- ٥٩.
٢١- محمد عبدالمجيد، محمود الحيطي، برامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية في المجتمع المصري دراسة تطبيقية على برنامج الإصلاح الاقتصادي نوفمبر٢٠١٦، جامعة عين شمس، مجلة كلية الأداب، المجلد ٤٧، عدد أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٩.
٢٢- محمود حامد، محمود حسن حسني (مترجمين) ، ميشيل تودور التنمية الاقتصادية ص٣٩٣, ٢٠٠٩
٢٣- مختار عبدالمنعم خطاب، وزير قطاع الاعمال العام السابق، دراسة، الإصلاح الإقتصادي والخصخصة(التجربة المصرية)، أكتوبر.٢٠٠٣.
٢٤- مروة فتحي البغدادي، السياسات الاقتصادية واضمحلال الطبقة الوسطى فى مصر، جامعة الإسكندرية، كلية الحقوق، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٦٦، ٢٠١٨، ص ١٠٠١.
٢٥- منار محمد رشوان، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبرامج التكييف الاقتصادي الدولي،٢٠٠٣
٢٦- مها رياض عبد الله، تقرير اقتصاد إسلامي(صندوق النقد الدولي)، ٢٠١٢، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة لامريكية.
٢٧- مها مصطفى بخيت محمد، أطر معالجة المواقع العربية والدولية لقضايا الإصلاح الاقتصادي في مصر، مركز بحوث الراى العام كلية الاعلام جامعة القاهرة، المجلة المصرية لبحوث الراى العام، المجلد ١٩، العدد ٢، ٢٠٢٠، ص ١١١- ١٥٨.
٢٨- هاني فاروق الزيني، تقييم أثر سياسات برامج صندوق النقد علي الاقتصاد المصري، ١٩٩٦.
٢٩- هشام مصطفى محمد سالم الجمل، أثر قروض صندوق النقد الدولي على سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في ضوء التجارب الدولية والتجربة المصرية،جامعة دمنهور، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، ٢٠١٩، العدد ٤، الجزء الثالث.
٣٠- ولاء وجيه دياب، ملف فاعلية الانفاق العام في تحقيق اهداف التحول الاقتصادي في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠١٣.

المراجع الاجنبية:

1- Ahmed Galal (1996), Which Institutions Constrain Economic Growth in Egypt the Most? the Egyptian center for economic studies.eces,wp1.

2- Basu, K. (2000). On the goals of development. In G. M. Meier & J. E.

3- Bauer, P. T. (1984). Reality and rhetoric: Studies in the economics of development. London: Weidenfield & Nicolson.

4- Cohen, B. J. (1973). The question of imperialism: The political economy of dominance and dependence. New York: Basic Books.

5- Dang,G., and Pheng,S.(2015), " Theories of Economic Development", in Infrastructure Investments in Developing Economics The Case of Vietnam. Springer, available at:

6- Elkan, W. (1995). An introduction to development economics (2nd ed.). New York: Prentice Hall

7- Ellada-stin-forodiafugi-ti-gia-xeria-ta-sikonei-dnt-http://forologikanea.gr/news/to/**).**

8- Harrod, R. F. (1948). Towards a dynamic economics, some recent developments of economic theory and their application to policy. London: Macmillan.at: https://www.springer.com/gp/book/9789812872470 http://www.un.org/millenniumgoals

9- Johnson, H. (1971). A word to the third world: A Western economist's frank advice. Encounter, 37, 3–10.

10- Lewis, W. A. (1954). Economic development with unlimited supplies of labour. The Manchester School, 22(2), 139–191

11- Little, I. M. D. (1982). Economic development: Theory, policy, and international relations. New York: Basic Books.

12- Meier, G. M. (2000). The old generation of development economists and the new. In G. M. Meier & J. E. Stiglitz (Eds.), Frontiers of development economics: The future in perspective (pp. 13–50). Washington, D.C.: World Bank/Oxford University Press.

13- Millennium Development Report (2015), available at:

14- Minier,J. (2001). Is Democracy a normal good? Evidence from democratic movements south. Economic Journal,67(4): 996-1009.

15- Pearce, D. W., & Turner, R. K. (1990). Economics of natural resources and the environment. New York: Harvester Wheatsheaf.
16- Romer, P. M. (1986). Increasing returns and long-run growth. Journal of Political Economy, 94 (5), 1002–1037.
17- Rostow, W. W. (1960). The stages of economic growth: A non-communist manifesto. Cambridge: Cambridge University Press.
18- Seers, D. (1979). The meaning of development, with a postscript. In D. Lehmann (Ed.), Development theory: Four critical studies (pp. 9–30). London: Cass.
19- Thomas A-Barnes.2007, Structural conditionality in IMF – Supported programs.
20- Todaro, M. (1998). Economic Development (6th ed.). London: Longman
21- Todaro, M., & Smith, S. (2009). Economic development (10th ed.). Boston: Addison Wesley.
22- Todaro, M., & Smith, S. (2009). Economic development (10th ed.). Boston: Addison Wesley.
23- Treisman, D. (2000). The causes of corruption: A cross-national study. Journal of Public Economics, 76(3): 399-457.
24- World Bank. (1991). World development report 1991: the challenge of development. Washington, D.C.: World Bank.
25- World Bank. (2000). Entering the 21st century—World development report 1999/2000. New York: Oxford University Press.
26- World Bank. (2003). Sustainable development in a dynamic world—Transforming institutions, growth, and quality of life (World Development Report). Washington, D.C.: World Bank/ Oxford University Press.
27- World Commission on Environment and Development. (1987). Our common future. New York: Oxford University Press.

المواقع الالكترونية:

1. https://www.faydety.com/learn/%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84-1/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1-2030-%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%82%D9%88%D9%8A-219
2. https://democraticac.de/?p=47186
3. https://www.faydety.com/learn/%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84-1/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1-2030-%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%82%D9%88%D9%8A-219
4. موقع دويتش فلت بالعربية
5. Https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A/t-39639612
6. موقع البنك الدولي http://databank.albankaldawli.org/data/home.aspx
7. موقع العربية مباشر (عربى) https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2021/04/27/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%B7%D9%84%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%88%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B9-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1-3-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA
8. موقع صندوق النقد الدولي https://www.imf.org/ar/Home
9. موقع جريدة اليوم السابع https://www.youm7.com/

10. https://www.marefa.org/%D9%85%D8%B5%D8%B1_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A مصر و البنك الدولي .موقع معرفة